



رقم المذكرة: SGMF69

مذكرة التخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص:

إدارة مالية
الموضوع

أهمية القروض البنكية في تمويل الاستثمارات
الفلاحية
- دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR
بومرداس -

من إعداد الطلبة :

الاستاذ المشرف(ة):
✓ دكتور سعيح عبد الحكيم .

✓ بوبسيط إيمان .
✓ عرقاب رانية .

دفعة: 2022

السنة الجامعية: 2022_2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الشكر أولاً ودائماً لله الذي وفقنا إلى اختيار هذه الدراسة وساعدنا في إعدادها من بدايتها إلى نهايتها فلك الحمد والشكر

وننتقدم بشكر الجزيل والتقدير لأستاذنا المشرف الدكتور عبد الحكيم سعيح حيث بفضل الله، ثم بفضل جهده المتواصل وتوصياته ورعاية صدره أثناء فترة البحث تم إنجاز هذه المذكرة وإخراجها بهذا الشكل، فله منا فائق التقدير وبالغ الاحترام. ودعائنا له من الله أن يبارك له عمله وأن يبقيه ينبوع للعلم وسندا لفعل الخير.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأعضاء اللجنة المناقشة لهذه الدراسة كل باسمه.

كما نتقدم بشكر إلى جميع أساتذة قسم علوم التسيير

دون أن ننسى جميع زملائنا وكل من كان عوناً لنا في فترة البحث

إيمان ورائية.

الإهداء

الى من سهرت الليالي من اجل راحتني الى نبع الحنان
والأمان الى التي لم تبخل على روحي بروحها ومالها
الى من جعل الرحمان الجنة تحت اقدامها

امي الغالية

الى من كلفه الله بالهيبة والوقار الى من علمني العطاء
بدون انتظار الى من احمل اسمه بكل افتخار ارجو
من الله ان يحفظه

ابي الغالي

الى من اعتز وافخر بهم اخوتي الأعزاء حماهم الله
وادامهم سندا لي

عماد، لطفي، رميساء، عبد الرحيم

الى عصفور قلبي وفرحت عمري ابن اختي امير

الى نصفي الثاني رفيقة دربي وسندي صديقتي واختي
عرقاب رانية

الى كل زملائي وزميلاتي في الإدارة المالية

الى كل من تسعه ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي أهدي
هذا لعمل

إيمان



الإهداء

إلى الشمس التي أنارت دربي ودفأنتني بحنانها إلى
الصدر الذي يضمني كل ما ضاقت بي الحياة إلى
من أوجب الله تعالى على برها والإحسان إليها إلى
من تعطي بدون مقابل
إلى أمي أطل الله في عمرها.

إلى من تجرع مرارة الحياة ليسقينا السعادة إلى من
ضحى بالكثير من أجل أن أحيا إلى ينبوع العطاء
إلى مأمني وسندي
إلى أبي الغالي أطل الله عمره.

إلى من يحملون في عيونهم طفولتي إلى إخوتي
" لامية وأنيس "
إلى من فارقتني وهو قطعة من فؤادي إلى أخي أمين
رحمه الله.

إلى أبناء أختي " شيماء، أحمد، إسلام.

إلى من تقاسمت معها ذكريات المشوار الجامعي
تعبه ونجاحه إلى صديقتي وتوأم روحي إلى زميلتي
في العمل " إيمان بوبسيط "

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر " إدارة مالية "
أهدي هذا العمل لكم.

رانية



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	- شكر وتقدير.
	- الإهداءات.
VI	- فهرس المحتويات.
IX	- قائمة الجداول.
XII	- قائمة الأشكال والملاحق.
XV	- قائمة الرموز والاختصارات.
XVI	- الملخص.
١	- المقدمة العامة.
1	- الفصل الأول: عموميات حول البنوك والقروض البنكية.
2	- التمهيد.
3	- المبحث الأول: عموميات حول البنوك.
3	- المطلب الأول: تعريف البنوك ونشأتها.
5	- المطلب الثاني: وظائف وخصائص البنوك.
8	- المطلب الثالث: أنواع البنوك وأهميتها.
11	- المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية.
11	- المطلب الأول: مفهوم القروض وأهميتها.
12	- المطلب الثاني: أسس ومعايير منح القروض.
13	- المطلب الثالث: إجراءات منح القروض.
15	- المبحث الثالث: سياسة الإقراض.
15	- المطلب الأول: مفهوم سياسة الإقراض وأهميتها.
15	- المطلب الثاني: مكونات سياسة الإقراض.
17	- المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض.
18	- خلاصة الفصل.
19	- الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته.
20	- التمهيد.
21	- المبحث الأول: التمويل البنكي.
21	- المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته.
22	- المطلب الثاني: أنواع التمويل ومصادره.
29	- المطلب الثالث: خطوات التمويل.
31	- المبحث الثاني: مفاهيم حول الاستثمارات الفلاحية.
31	- المطلب الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

32	- المطلب الثاني: أهمية وأهداف المشاريع الاستثمارية الفلاحية.
33	- المطلب الثالث: مقومات القطاع الفلاحي ومتطلبات التمويل فيه.
37	- المبحث الثالث: التمويل الفلاحي.
37	- المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي.
39	- المطلب الثاني: شروط نجاح التمويل الفلاحي.
39	- المطلب الثالث: آليات التمويل البنكي للقطاع الفلاحي.
42	- خلاصة الفصل.
43	- الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار التحدي.
44	- التمهيد.
45	- المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
45	- المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكلها التنظيمي.
48	- المطلب الثاني: المبادئ التي يركز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
48	- المطلب الثالث: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
50	- المبحث الثاني: تقديم وكالة بومرداس 623.
50	- المطلب الأول: تعريف وكالة بومرداس 623.
50	- المطلب الثاني: مهام وكالة بومرداس 623 وهيكلها التنظيمي.
52	- المطلب الثالث: أنواع القروض الذي يقدمها البنك الفلاحة والتنمية الريفية.
54	- المبحث الثالث: دراسة حالة منح قرض تحدي لمستثمر فلاحي.
54	- المطلب الأول: تقديم ودراسة ملف القرض.
54	- المطلب الثاني: تقديم المشروع.
55	- المطلب الثالث: الدراسة المالية للمشروع.
65	- خلاصة الفصل.
66	- الخاتمة العامة.
69	- قائمة المراجع.
73	- الملاحق.

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
34	مساحة الأراضي المزروعة	01
55	الأصول التي تحتاج إلى التمويل	02
55	كمية الحبوب المنتجة	03
56	إنتاج العنب	04
56	المبلغ الإجمالي من بيع العجول والحليب	05
57	تطور إجمالي رأس المال خلال 5 سنوات	06
57	تكلفة شراء 75 بقرة حلوبة	07
57	تكلفة معدات حلب الحليب	08
58	تكلفة استثمار في الآلات والمعدات الصناعية	09
58	تمويل آلات الري	10
58	التكلفة الإجمالية	11
59	استهلاك القرض	12
59	الميزانية المختصرة	13
60	النتائج المتوقعة	14
61	مخطط التمويل	15
61	التدفق المالي	16

قائمة الأشكال والملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	البنك كوسيط مالي	4
02	الوظائف الرئيسية	7
03	أنواع البنوك	10
04	مراحل وإجراءات منح القروض	14
05	أنواع التمويل	24
06	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	47
07	الهيكل التنظيمي لوكالة بومرداس 623.	52

الرقم	العنوان	الصفحة
01	طلب خطي	74
02	شهادة الفلاح	75
03	ترخيص	76
04	الموافقة على مبنى لتربية الأبقار	77
05	قرار استلام القرض	78
06	ملخص المحادثات التي تم جمعها بعد استشارة الإدارة	79
07	اتفاقية القرض	80
08	شهادة التحقق من المشروع	82

قائمة الرموز و الاختصارات

قائمة الرموز والاختصارات

الشرح	الرموز والاختصارات	الرقم المختصر
الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية	FANDRA	01
صندوق الوطني لتعاون الفلاحي	CNMA	02
صندوق الجهوي لتعاون الفلاحي	CRMA	03
الوكالة الوطنية لدعم الشباب	ANSEJ	04
الصندوق الوطني لتأمين البطالة	CNAC	05
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	ANGEM	06
دينار الجزائري	دج	07
متر مربع	م ²	08
السنة الحالية	N	09
السنة الموالية	N+1	10
القيمة الحالية الصافية	VAN	11

تهدف هذه الدراسة إلى أهمية القروض البنكية والتي باعتبارها أساس قيام المشاريع الاستثمارية التي تساهم في تحسين معدلات النمو ومؤشرات التنمية.

ويعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات التي أولتها السلطات العمومية اهتماما واسعا من خلال مختلف الإصلاحات المالية والاقتصادية، ولكون الفلاحين في غالب الأحيان لا تكفيهم مواردهم المالية الذاتية

في تمويل مشاريعهم، فيلجئون إلى دعم مالي خارجي، والذي غالبا ما توفره البنوك وخصوصا بنك الفلاحة والتنمية الريفية، باعتباره البنك الممول للقطاع الفلاحي، حيث يمنح هذا البنك قروضا من أجل تمويل مختلف الأنشطة الفلاحية، ومن بين تلك القروض قرض التحدي، الذي يعتبر أداة لتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، حيث تتم عملية منح قرض التحدي حسب خطوات وإجراءات يقوم بها البنك للحماية من مخاطر عدم السداد.

وقد توصلنا من خلال الملاحظات التطبيقية الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية بومرداس أن إقبال الفلاحين على هذا النوع من التمويل الفلاحي يبقى محتشما وقد يرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود تعريف أو إعلام بهذا النوع الحديث من القروض، بالإضافة إلى معدلات الفائدة المترتبة عن هذا القرض.

الكلمات المفتاحية: البنك، الاستثمار الفلاحي، التمويل الفلاحي، القروض الفلاحية، قرض التحدي.

Summary :

This study aims at the importance of bank loans, which are the basis for establishing investment projects that contribute to improving growth rates and development indicators.

The agricultural sector is among the sectors given by public authorities wide attention through various financial and economic reforms, and the fact that farmers often do not own enough financial resources to fund their projects, go to external financial support, which often What banks, especially Bank agriculture and rural development, as the Bank financed for the agricultural sector, where the Bank grants loans to finance various agricultural activities, such as loan challenge, which is a tool for financing investment projects, farm loan process challenge According to the Bank's steps and procedures to protect against the risk of non-payment.

The study concluded that Iqbal peasants on this type of agricultural funding remains an absolute taboo and the reason for this was the lack of a definition or a modern genre of loans, plus interest rates on that loan.

Keywords : The Bank, agricultural investment, agricultural finance, agricultural loans, ettehad loan.

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تحتوي كل دولة في العالم على نظام بنكي يتكون من مجموعة البنوك العاملة في تلك الدولة، حيث أصبح نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحالي مربوط بمدى فعالية ونجاعة النظام البنكي المكون، فالمهمة الأساسية لهذا الأخير تكمل في تدعيم التنمية الاقتصادية وتوفير الأموال اللازمة لشتى القطاعات وذلك من خلال منح القروض لا تخص فقط المستثمر لكن قد تستعين بها الدولة أو أحد مؤسساتها العمومية في تطبيق برامج التنمية الوطنية بصفة عامة، والاستثمار بصفة خاصة إذا لم يكن لها الرأسمال تماماً أو عدم كفايته.

حيث تقوم مختلف البنوك بالتمويل حسب الحاجة ، فإذا كانت موجهة للاستهلاك فهي استهلاكية ، و إذا كان الغرض منها الإنفاق فهي حكومية ، أما إذا كانت موجهة للإنتاج فهي فلاحية أو استثمارية ، و لأن المشاريع الفلاحية تعتبر العصب الحساس في اقتصاد أي دولة في العالم ، حيث تعتمد هذه الأخيرة على مختلف مصادر التمويل فهي تلجأ كثير في أغلب الأحيان للبنوك التجارية باعتبارها وسيط مالي ، و من بين القطاعات التي تتوجه إلى هذه البنوك لتلبية حاجيتها التمويلية القطاع الفلاحي ، و بما أن المشاريع الفلاحية ذات تكلفة عالية ، و خاصة إذا كانت هذه المشاريع في بدايتها فهي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ، و نظراً لكون القطاع الفلاحي من بين القطاعات المهمة في أي دولة و يعتبر الاستثمار فيه من أهم الإستراتيجيات التنموية التي تساهم في نمو الصادرات ، و تحقيق الاكتفاء الذاتي و تحسين مؤشرات التنمية ، فالبنوك التجارية تعطي أهمية كبيرة في تمويل المشاريع الفلاحية ، حيث عرفت الجزائر منذ الاستقلال عدة تغيرات فيما يخص تمويل هذا النوع من المشاريع ، إذا اعتمدت الجزائر في بداية السنوات الأولى من الاستقلال على توجيه تمويلها لمختلف المؤسسات المالية ، و التي تمثلت في البنوك و الخاصة التجارية ، و ذلك لمنح القروض التي تساهم في تعزيز التوجه إلى الاستثمار في القطاع الفلاحي .

أولاً- إشكالية الدراسة: لقد عمدت الدول النامية إلى الاقتداء بالدول المتقدمة في تبني سياسات جديدة للإسراع بالخروج من التخلف الاقتصادي، غير أن غالبية هذه الدول وقعت ضحية تراجعها في الاهتمام بالقطاع الفلاحي الذي يعتبر وسيلة من الوسائل الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة، لذا قامت الدولة الجزائرية بغية تطوير قطاع الفلاحة بتنويع طرق تمويله والتي من أهمها الائتمان الفلاحي من خلال طرح قروض فلاحية جديدة لمساعدة الفلاح على ممارسة نشاطه أو عدم توقفه عن الممارسة.

ومن خلال ما سبق نطرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما أهمية القروض البنكية في تمويل الاستثمارات الفلاحية؟

ومن خلال إشكالية الدراسة المطروحة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الركيزة الأساسية والداعمة للاستثمارات؟

- فيما تتمثل المراحل المتبعة لمنح القروض الاستثمارية؟

- هل تساهم آليات التمويل التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تسهيل عملية الاستثمار في المشاريع الفلاحية؟

المقدمة العامة

ثانيا - فرضيات الدراسة: حتى نتسنى لنا الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة وكذا معالجة إشكالية الدراسة كان من الضروري اعتماد مجموعة من الفرضيات والمتمثلة فيما يلي:

- تعتبر البنوك وسيلة من الوسائل الهامة في تدعيم الاستثمارات وذلك من خلال منح القروض.
- يعتمد البنك عند اتخاذ قرار منح القروض على دراسات دقيقة، فالضمانات التي يقدمها الزبون وسيلة مطلوبة وضرورية الوجود لمواجهة احتمالية عدم التسديد.

- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية بومرداس بتسهيل عملية منح التمويل للمستثمرين في القطاع الفلاحي.

ثالثا- أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال النظرة الايجابية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية من جهة وكيفية تمويلها من جهة أخرى، ولدور الذي تلعبه البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية التي بدورها تلعب دورا مهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتظهر أهمية الدراسة في العناصر التالية:

- الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية.

- التعرف على أهم القروض البنكية المتبعة في دعم المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

رابعا- أسباب اختيار الموضوع: هناك في الحقيقة عدة أسباب جعلتنا نختار موضوع أهمية القروض البنكية في تمويل الاستثمارات الفلاحية وهي كالتالي:

- الاهتمام بمواضيع تتعلق أغلبيتها بالاستثمار والبنوك بحكم علاقتها بالتخصص " الإدارة المالية ".

- الفضول العلمي لمعرفة أنواع القروض الفلاحية.

- الرغبة في التعرف على دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية.

- تسليط الضوء على المجهودات الوطنية والمحلية في الارتقاء بالقطاع الفلاحي وتمكينه لدفع عجلة التنمية المحلية والوطنية من خلال القروض الداعمة لهذا القطاع.

خامسا- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوصول إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- التعرف على التمويل الفلاحي، الذي يهدف لإيجاد الحلول التمويلية للفلاحين الراغبين بالاستثمار ودعمهم، الأمر الذي يمكن من رفع الإنتاج الفلاحي.

- التعرف على القروض التي تمنح للقطاع الفلاحي.

- توضيح واقع وأهمية القروض البنكية خاصة قرض التحدي في رفع نسبة الاستثمارات الفلاحية.

سادسا - حدود الدراسة: تشمل هذه الدراسة حدود مكانية وحدود زمنية وموضوعية يمكن حصرها فيما يلي:

المقدمة العامة

- الحدود المكانية: ركزت هذه الدراسة على تمويل الاستثمار الفلاحي من خلال قرض التحدي، وقد تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية بومرداس.
- الحدود الزمنية: من فيفري إلى ماي.

سابعاً- منهج الدراسة: بالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة وبغية الوصول إلى كافة تطلعاتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال إبراز ودراسة مختلف المفاهيم المرتبطة بالموضوع المدروس وهذا في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد تم القيام بدراسة حالة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لملف قرض التحدي.

ثامناً- الأدوات المستعملة:

- المراجع (كتب، المجالات، المذكرات..).
- المقابلة: من أجل الحصول على معلومات حول كيفية منح قرض التحدي ومراحل وأهم الإجراءات والوثائق المطلوبة من المستثمرين وتمت المقابلة مع بعض الزبائن والعمال المكلفين بالزبائن.
- الملاحظة: استخدمنا في دراستنا الملاحظة المباشرة لغرض التأكد من صحة المعلومات المقدمة.

تاسعاً - الدراسات السابقة: توجد العديد من الدراسات النظرية و التطبيقية داخل و خارج ولاية التبرص و الدراسة ، التي حاولت دراسة و تحليل أهمية أساليب و طرق التمويل للقطاع الفلاحي باعتباره من القطاعات الإستراتيجية التي تهتم بها الدولة بصفة عامة و تعتمد عليها في تحسين أداء اقتصاداتها ، حيث تختلف أساليب دعم هذا القطاع ، فالدولة الجزائرية سخرت كل الجهود و الآليات بغية تطوير هذا القطاع ، و الرفع من مساهمته في الاقتصاد الوطني ، و تعد القروض الفلاحية بصفة عامة و قرض التحدي بصفة خاصة من بين تلك الآليات و الذي تناولناه في الجانب التطبيقي بشكل مفصل لهذه الدراسة ، و لقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل و النتائج المتوصل إليها ، و فيما يلي نشير إلى بعض الأبحاث الأكاديمية و العلمية التي تم الاطلاع عليها :

- دراسة " محمد البشير مركان و آخرون " ن تحت عنوان " القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة تيسمسيلت - " ، تم نشرها في مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، العدد السادس ، جوان 2018، حيث تناولت هذه الدراسة القروض البنكية الاستثمارية التي تمنحها البنوك كدعم مالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة تيسمسيلت - و تهدف إلى عرض مختلف أصناف القروض البنكية الممنوحة من طرف الوكالة مع إلقاء الضوء على قروض الاستثمار " التحدي " للمؤسسات الفلاحية الصغيرة و المتوسطة و الفلاحين ، و قد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها تنوع القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، إلا أنه يوجد نقص في التعريف و التشهير بأصناف تلك القروض خاصة الحديثة منها قروض الاستثمار التحدي ، وهذا ما يفسر إقبال القليل على هذا النوع من القروض الاستثمارية .

المقدمة العامة

- دراسة " مجدولين دهينة " ، تحت عنوان " إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة " ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ، 2020/2019 ، حيث تناولت هذه الدراسة إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي ، و التي من بينها القروض الفلاحية التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية " التحدي " ، الرفيق ، القرض الايجاري ، و قد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجوب النظر مليا في تفعيل صيغ التمويل الإسلامي و التعاوني ، لما تحققه من موائمة مع خصائص المجتمع الريفي الجزائري و سلوكياته ، مع عدم إهمال عنصر المرافقة .

أما من خلال هذه الدراسة فإننا ندرس نوع محدد من القروض وهو قرض التحدي كونه أهم الأدوات الحديثة لتمويل الاستثمار الفلاحي، وذلك خلافا للدراسات السابقة التي درست التمويل الفلاحي بصفة عامة ولم تتحدث على نوع محدد من القروض والتعمق في دراسته وإنما التحدث عن العديد من أنواع القروض.

عاشرا - صعوبات الدراسة: هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة منها:

- صعوبة إيجاد مراجع في كل ما يتعلق بالتمويل الفلاحي والاستثمار الفلاحي، كون أغلبية المراجع تقوم بدراسة التمويل أو الاستثمار بصفة عامة، وقليلة جدا تلك التي تختص في دراسة الاستثمار أو التمويل في القطاع الفلاحي.

- تحفظ البنك على بعض المعلومات وذلك بسبب تعليمات إدارية.

- نقص ملفات طالبي القرض المدروس على مستوى الوكالة بسبب التوجه إلى النوع الآخر وهو قرض الرفيق مما صعب عملية التربص.

- ضيق الوقت الذي كان عائقا لتوسع أكثر في الدراسة بسبب المشاكل التي تسبب فيها فيروس كورونا في 3 سنوات الماضية.

إحدى عشر- هيكل الدراسة: قصد الإجابة عن التساؤلات الواردة ضمن إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول وقبل ذلك استهللنا الدراسة بتمهيد يجسد موضوع الدراسة ثم تم تناول فصلين نظري وفصل تطبيقي، حيث تناول الفصل الأول مفاهيم حول البنوك والقروض البنكية، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول عموميات حول البنوك، أما الثاني تطرقنا فيه إلى عموميات حول القروض البنكية، فيما ركز المبحث الثالث على سياسة الإقراض.

أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته وقسمناه أيضا إلى ثلاثة مباحث حيث تمحور المبحث الأول على التمويل البنكي، والثاني على المفاهيم العامة حول الاستثمارات الفلاحية، والمبحث الثالث الذي كان حول التمويل الفلاحي.

المقدمة العامة

وفي الأخير الفصل الثالث الذي يمثل الدراسة الميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية – بومرداس 623- وقد قسم هو الآخر إلى ثلاثة مباحث احتراما للمنهجية العلمية، إذ جاء المبحث الأول لإعطاء لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فيما يعرض في المبحث الثاني وكالة بومرداس -623- أي مقر التربص، وخصص المبحث الثالث لدراسة حالة تمويل مشروع استثماري فلاح في إطار التحدي.

وسنختم الدراسة، بخاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول:
مفاهيم حول البنوك والقروض
البنكية

الفصل الأول: عموميات حول البنوك والقروض البنكية

تمهيد:

تعد البنوك التجارية شريان الحياة الاقتصادية في أي بلد، وذلك لدورها الأساسي في تعبئة وحشد الموارد المالية وتوجيهها نحو النشاطات الاستثمارية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى توفير خدمات مصرفية للجمهور مما يساهم في الرقي بالمجتمع الذي تنشط فيه.

ومن أهم الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية منح الائتمان (القروض) لسد الحاجات التمويلية للمتعاملين الاقتصاديين الذين هم بحاجة إليها، وهذه الأخيرة تمثل في حقيقة الأمر النشاط الرئيسي للبنوك التجارية والغاية من وجودها.

ولدراسة هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث تتمثل فيما يلي:

- **المبحث الأول: عموميات حول البنوك.**
- **المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية.**
- **المبحث الثالث: سياسة الإقراض.**

الفصل الأول: عموميات حول البنوك والقروض البنكية

المبحث الأول: عموميات حول البنوك

تعد البنوك الركيزة الأساسية للحياة الاقتصادية، والمحفزة للأنشطة الاقتصادية المختلفة، لما تقوم به من استيعاب للموارد المالية من وحدات النقد الفائض، ومن ثم توجيهها إلى الوحدات التي تعاني من عجز مالي في تمويل مشاريعها وعملياتها؛ وبهذا تلعب البنوك دوراً هاماً في الأرصد، وتؤثر تأثيراً قوياً في جميع المجالات.

المطلب الأول: تعريف البنوك ونشأتها:

إن تطور التجارة وزيادة طلب على النقود من الأسباب التي ساهمت في ظهور البنوك وتطورها إلى ما ألت إليه الآن.

الفرع الأول: تعريف البنوك.

➤ اصطلاحاً: كلمة بنك "Banco" من أصل إيطالي وتعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطورت إلى معنى المنضدة التي يتم عليها عد وتبادل العملات ثم أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجرى فيه المتاجرة في النقود.

➤ أما في العربية: فهي مشتقة من "صرف، صارف، اصطرف" الدينار بمعنى بدلها بدراهم سواها، والصرفي هو الشخص الذي يبيع النقود بنقود أخرى.¹

وقد وردت عدة تعريف أخرى للبنوك حسب النظام الكلاسيكي والحديث:

➤ فمن وجهة نظر الكلاسيكية تعرف البنوك على أنها «مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والثانية مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما»²

➤ أما الحديثة تعرف البنوك أنها:

1. "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول وودائع تدفع عند الطلب، أو لأجل المحددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما يساهم في إنشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقاً للأوضاع التي يقرره البنك المركزي.
2. عرفت البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية على أنها: " منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال التصريف تسمى Bank charter سواء حصلت على تصريح من الحكومة المركزية أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها.³

¹ منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، إسكندرية، طبعة الثانية، 2000، ص 05

² محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، جامعة القدس، المفتوحة، دار الابتكار لنشر والتوزيع، 2016، ص 47.

³ محمد نوري الشمري، النقود والمصاريف، دار الكتاب لطباعة والنشر، 1995، ص 154.

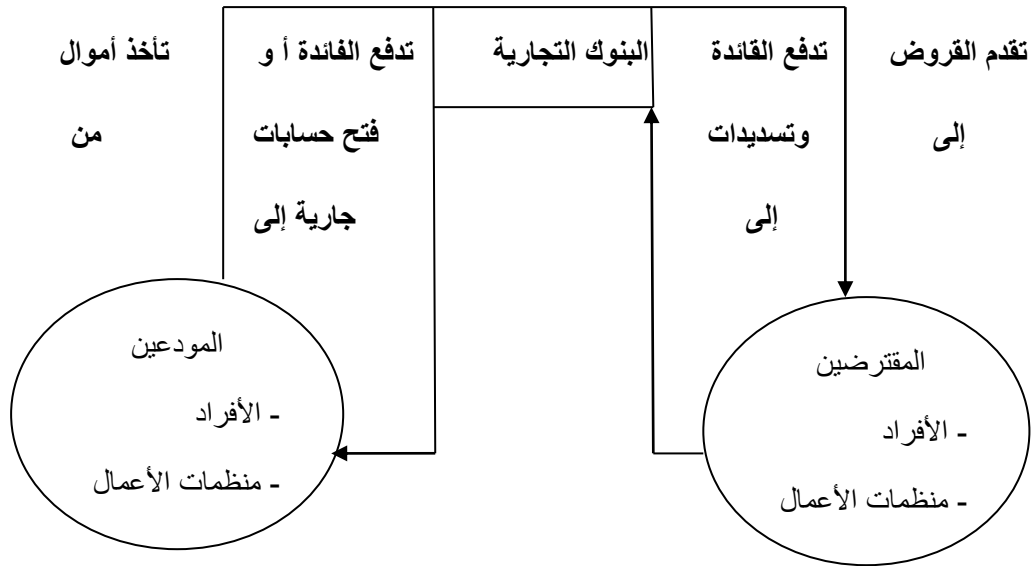
• المصطبة: سطح مرتفع قليلاً يجلس عليه.

الفصل الأول: عموميات حول البنوك والقروض البنكية

إذن من التعاريف السابقة يمكن القول إن البنك يشكل المكان الذي يلتقي فيه أصحاب الأموال الفائزة (المقرضين) والمحتاجين إليها (المقرضين) فهو يعمل كوسيط مالي بين الطرفين، بصفة أخرى مكان التقاء العرض والطلب على الأموال، حيث يكون مدين للأصحاب الأموال المودعة لديه من جهة، ومن جهة أخرى دائناً.

والشكل التالي يمثل مفهوم البنك كوسيط مالي:

الشكل (01): البنك كوسيط مالي



المصدر: كتاب محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المنهج لنشر والتوزيع، 2010، عمان، ص

الفرع الثاني: نشأة البنوك.

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل (العراق القديم في الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض، أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف (الصيرفي)، الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية.

رجعت نشأة البنوك إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، عندما بدأت طبقة التجار والصناع بتحقيق فوائد نقدية ضخمة من عملياتها التجارية المختلفة وخاصة في البندقية، جنوا، وبرشلونة.

ومع وصول الأمر إلى هذا الحد بدأ هؤلاء التجار والصناع يبحثون عن كيفية حفظ ثروتهم من السرقة والضياع، ولم يجدوا مكاناً مأموناً إلا عند الصيارفة لبعض التجار الذين يتمتعوا بقوة المركز المالي، إضافة إلى السمعة الطيبة، فيقومون بإصدار شهادات إيداع تثبت حقوق المودعين وتتضمن هذه الشهادات تعهداً من مصدريها برد قيمة الوديعة عند طلبها في الحال.

الصيارفة: من يبدل نقداً بنقود.

الفصل الأول: عموميات حول البنوك والقروض البنكية

فبعد أن كان تداول شهادات الإيداع عن طريق التطهير، تطور ذلك مع تزايد ثقة المودعين في الجهة المصدرة لها، وأصبح يتم تداولها بمجرد التسليم وهذا ما يعرف بشهادات لحاملها، وبما أن هذه الإيصالات تسمح لأصحابها بسحب جزء من ودائعهم، فإن باقي الودائع تبقى مجمدة لذلك فكر الصيارفة والصاغة في استغلالها، بإقراضها للمحتاجين إليها بدل إقراضهم من أموالهم الخاصة مع دفع نسبة من الفوائد لأصحابها الأصليين وتطورت تلك العملية بعد ذلك وأطلق هؤلاء الصاغة والصيارفة على أنفسهم لقب المصارف، وأصبحوا يقومون بمنح قروض من ودائع ليس لها وجود .

تم إنشاء أول بنك عام 1587 بالبندقية، ثم بأمستردام عام 1609 وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع لحساب مودع آخر، وباستمرار الثقة في المؤسسات المصدرة لشهادات الإيداع تحولت هذه الأخيرة من شهادات اسمية لشهادات تستحق الدفع لحاملها، فازداد تداولها وينبثق منها الشيك والبنكنوت في شكله الحديث.

وفي بداية القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك وكان أغلبيتها عبارة عن مؤسسات مالية لحماية المودعين، حيث يمكن الرجوع للأموال الخاصة في حالة الإفلاس.

وبظهور الثورة الصناعية في أوروبا، شهدت هذه البنوك تعديلات في إنشائها فسمحت بتكوين بنوك متخذة شكل شركة مساهمة.¹

المطلب الثاني: وظائف وخصائص البنوك:

سنتطرق في هذا المطلب إلى فرعين وهما: وظائف البنوك وخصائص البنوك.

الفرع الأول: وظائف البنوك.

1- قبول الودائع وتنمية الادخار

2- مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية.

3- تقديم الخدمات المصرفية.

1- قبول الودائع وتنمية الادخار: تقوم البنوك التجارية بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد.

ويمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعون لدى البنك التجاري إلى أربعة أقسام رئيسية هي:²

1-1- حسابات جارية (دائن): الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية هي الحسابات التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف آخر وقد يتمثل الطرف الآخر شخص أو أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتباريين وتعتبر الحسابات الجارية الدائنة لدى البنوك التجارية بمثابة مصدر من مصادر الأموال الهامة لدى هذه البنوك.

¹ إسلام عبد القادر عثمان، القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والعقارية، دار النشر مكتبة الوفاء القانونية، إسكندرية، 2016، ص 72.

² محمد مصطفى نعمات، مرجع سبق ذكره، ص 49

الفصل الأول: عموميات حول البنوك والقروض البنكية

1-2- حسابات صندوق التوفير: تشجع البنوك التجارية العملاء على الادخار عن طريق فتح حسابات توفير لهؤلاء العملاء تمنحهم بعض المميزات مثل دفع نسبة فائدة سنوية محددة عن المبالغ التي يحتفظ بها العملاء في حسابات صندوق التوفير وتحدد قيمة الفائدة التي يحصل عليها العميل بقيمة المبالغ التي يحتفظ بها، والمدة التي يحتفظ خلالها بهذه المبالغ، ومعدل الفائدة السنوية الذي يتعهد البنك بدفعه للعملاء على إيداعاتهم.

1-3- حسابات ودائع (بإخطار): تعمل البنوك التجارية على جذب المدخرات على اختلاف أنواعها فتقوم، بتتبع حسابات الودائع للأفراد والهيئات بحيث يمكن للعملاء اختيار النوع المناسب لهم من حسابات الودائع.

1-4- حسابات ودائع (لأجل): بعض العملاء في غير حاجة إلى مبالغ معينة لمدة محددة ومعلومة فيلجئون إلى إيداع هذه المبالغ في الحسابات ودائع لأجل محدد لا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد.

تقوم البنوك بتلقي هذه الودائع واستثمارها في نوع الاستثمار الملائم لهذا الأجل المحدد، وتزداد قدرة البنك على توجيه هذه الإيداعات والاستثمارات ذات معدلات الأرباح المرتفعة بزيادة الأجل الذي تتمكن من استثمار هذه الإيداعات خلاله، وكلما زاد أجل الوديعة كلما زاد معدل الفائدة.

2- مزاوله عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية: تعمل البنوك التجارية على تنمية الادخار وقبول الودائع لكي تستخدم هذه الودائع في عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية.

ومن أهم أنواع الاستثمارات التي تلجأ إليها البنوك التجارية لتمويل المشروعات وخدمة الاقتصاد وتنميته ما يلي:

1-2- تقديم التسهيلات الائتمانية -قصيرة الأجل- فتقوم البنوك التجارية بتقديم القروض والسلفيات للعملاء لتمويل عمليات الإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي وتطالب البنوك التجارية العملاء في معظم الأحوال بتقديم الضمانات الكافية للبنك حتى يتجنب مخاطر عدم وفاء العملاء بالتزاماتهم أو تحد من هذه المخاطر.

2-2- المساهمات في إنشاء مشروعات جديدة أو تدعيم المركز المالي لمشروعات قائمة عن طريق الاكتتاب في رؤوس أموال هذه المشروعات فتلجأ للاشتراك في أحد المشروعات عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل، وذلك لدعم الاقتصاد القومي والمساعدة في تحقيق أهداف خطة التنمية.

2-3- الاستثمارات - قصيرة الأجل- في شراء الأسهم والسندات من الدرجة الأولى مثل السندات الحكومية وأسهم وسندات الشركات التي يؤكد للبنك سلامة مركزها المالي.

3- تقديم الخدمات المصرفية: حيث تتنافس البنوك التجارية في تنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها، وفي تبسيط إجراءات حصول العملاء على هذه الخدمات.

ومن أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية للعملاء:

1-3- تحصيل وخضم الأوراق التجارية مقابل الحصول على عمولات وأجور وتقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء بضمان الأوراق التجارية.

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

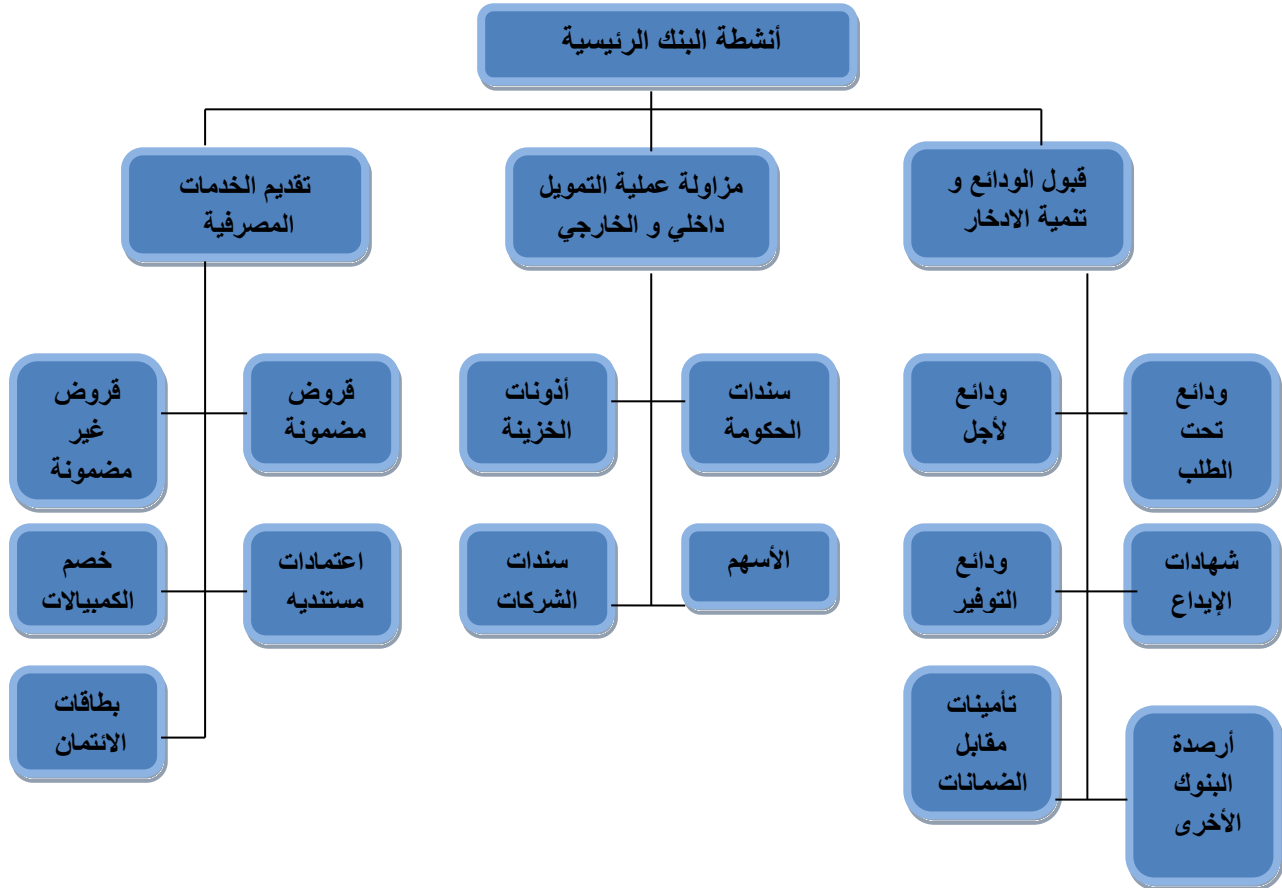
² نفس المرجع السابق، ص 21.

الفصل الأول: عموميات حول البنوك والقروض البنكية

-3-2- تقديم بعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية للعملاء مثل شراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن العملاء كما تقوم بتحصيل ودفع كوبونات¹ الأوراق المالية عنهم أيضاً.

-3-3- تقوم البنوك التجارية بتقديم العديد من الخدمات المصرفية مثل إصدار خطابات الضمان للعملاء، والقيام بأعمال الاعتمادات المستندية نيابة عنهم في حالة الاستيراد والتصدير، وبيع العملات الأجنبية وتأجير الخزائن. والشكل التالي يوضح وظائف البنوك ومكوناتهم الأساسية:

الشكل (02): الوظائف الرئيسية للبنوك



المصدر: دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة لنشر والتوزيع، طبعة الأولى، 1433هـ / 2012م، ص 59.

- الفرع الثاني: خصائص البنوك.

1. الخصائص المميزة للبنوك غير التجارية أي البنوك المتخصصة

تقوم البنوك المتخصصة بعمليات للائتمان المتوسط والطويل الأجل في نشاط اقتصادي معين تعكسه تسميتها كالبنوك العقارية والزراعية والصناعية. أو قد يرجع التخصص إلى مقابلة حاجات ائتمانية من نوع خاص كما هو الحال مثلاً بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال. وتعتمد البنوك المتخصصة بالإضافة على مواردها الذاتية (رأس المال واحتياطات ومخصصات البنك) أيضاً على موارد خارجية، أي غير ذاتية.

الكوبونات: الكوبون في مجال التسويق هو تذكرة ام قسيمة يحمل رموز يمكن استبدالها بخصم مالي أو تخفيض عند شراء منتج او خدمة.

الفصل الأول: عموميات حول البنوك والقروض البنكية

ويغلب على تلك الموارد الأخيرة طابع الاقتراض من سوق المال عن طريق إصدار سندات تشتريها خاصة مؤسسات التمويل الكبرى وشركات التأمين، وقد تقتصر من البنوك التجارية أو من البنك المركزي أو من الدولة أيضاً. والجدير بالذكر أن البنوك المتخصصة في الدول النامية تعتمد بصفة رئيسة في الحصول على الموارد الخارجية على الحكومة والبنوك التجارية والبنك المركزي، وذلك لضيق الأسواق المالية في تلك الدول.

2. الخصائص المميزة للبنوك التجارية:

إن السمة الأساسية للبنوك التجارية تتمثل في قدرتها على خلق الائتمان، وإضافتها بذلك إلى كمية النقود نقوداً دفترية أي نقوداً مصرفية. وهذه الخاصية للبنوك التجارية إنما تميز تلك البنوك عن البنوك المتخصصة. وتتمثل الموارد الذاتية للبنوك التجارية (رأس المال المدفوع واحتياطيات ومخصصات البنك ملاحظة أن المخصص المحتجز على ذمة توريده لمصلحة الضرائب مقابل الضرائب المستحقة عن أرباح العام لا يدخل في الموارد الذاتية للبنك) نسبة صغيرة من المجموع الكلي لمواردها، ومعنى ذلك أن الموارد الخارجية أي الموارد غير الذاتية للبنوك التجارية تمثل نسبة ضخمة من المجموع الكلي لموارد تلك البنوك. هذا وتمثل الودائع عادة نسبة ضخمة من الموارد غير الذاتية، وهناك نوع يمثل الجزء الأكبر من تلك الودائع ألا وهي الودائع تحت الطلب، وهذا من شأنه أن يجعل لمسألة السيولة أهمية خاصة لدى البنوك التجارية.¹

المطلب الثالث: أنواع البنوك وأهميتها:

تختلف كل دولة عن الأخرى في نظامها الاقتصادي، ولذلك تختلف البنوك من دولة إلى أخرى وتختلف البنوك في أنواعها تبعاً لأهميتها.

الفرع الأول: أنواع البنوك.

تختلف الدول من حيث نظمها الاقتصادية، وتبعاً لذلك تختلف النظم المصرفية من دولة لأخرى، ويتكون الجهاز المصرفي في أي دولة من الدول من عدد البنوك التي تختلف في أنواعها تبعاً لتخصصاتها.

وأهم أنواع هذه البنوك:

1- البنوك المركزية.

2- البنوك التجارية.

3- البنوك الاستثمارية.

4- البنوك الإسلامية.

5- البنوك المتخصصة:

أ. بنوك صناعية.

ب. بنوك زراعية.

ت. بنوك عقارية.

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

² نفس المرجع السابق، ص 32.

الفصل الأول: عموميات حول البنوك والقروض البنكية

-6- بنوك الادخار.

1- البنك المركزي: له دور هام فهو: يقوم بالإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، ويصدر أوراق البنكنوت¹، ويحدد حجم المعروض منها، ويراقب أعمال البنوك التجارية ويقوم بأعمال المستشار النقدي للدولة، ويحتفظ بحسابات لها ويسهل جميع عملياتها المصرفية.

2- البنوك التجارية: تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة ومن أهم أعمالها: خصم الأوراق التجارية، والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتمادات.

3- بنوك الاستثمار: تقوم بتوظيف أموالها في المشروعات التجارية والصناعية لأجل طويل والاشتراك في إنشاء شركات، وإقراضها لمدة طويلة، وقد أنشئ في مصر في الآونة الأخيرة منذ عام 1974 عدد كبير منها وتتماثل هذه البنوك التجارية في قبولها للودائع، والذي يمثل جزءاً رئيساً لنشاطها.

4- البنوك الإسلامية: تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال، حيث أن البنوك التجارية تعتبر الفائدة أساس التعامل، في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على المضاربة الإسلامية (المشاركة) في توظيف أموالها ويعتبر هذا البنك من البنوك التجارية بالنظر إلى الطبيعة الغالبة للنشاط الذي يزاوله.

5- البنوك المتخصصة " غير تجارية ": تعتمد هذه البنوك على مصادرها داخلية في القيام بوظائفها حيث تعتمد في تمويل أنشطتها التي تتخصص فيها على مواردها الذاتية ولا تمثل الودائع بنسبة لها دوراً ملحوظاً كما أن تجميع الودائع لا يمثل واحداً من أغراضها بل يجب ملاحظة ما يلي بنسبة للبنوك المتخصصة²:

* يتمثل النشاط الرئيسي للبنوك المتخصصة في القيام بعمليات الائتمان طويل الأجل لخدمة نوع محدد من النشاط الاقتصادي.

* لا تعتمد البنوك على قبول الودائع تحت الطلب، كأحد الأنشطة الرئيسية لها.

* تعتمد البنوك المتخصصة في تمويل أنشطتها على مواردها الذاتية ومصادرها داخلية التي تتمثل في رأس المال واحتياجات والقروض طويلة الأجل المتمثلة في السندات التي تصدرها.

هذا ويمكن تقسيم البنوك المتخصصة من حيث عملية التمويل التي تقوم بها إلى الأنواع التالية:

أ- البنوك الصناعية: تقوم بتقديم السلف والقروض ومساعدة الصناع للقيام بأعمالهم على أتم وجه ورفع مستوى الصناعة والمساهمة في إنشاء شركات صناعية ومثل ذلك البنك الصناعي.

¹ البنكنوت: هو سند اذني يصدره المصرف المركزي بقيمة محددة قابلة الدفع لحامل السند لدى الطلب.
² محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

الفصل الأول: عموميات حول البنوك والقروض البنكية

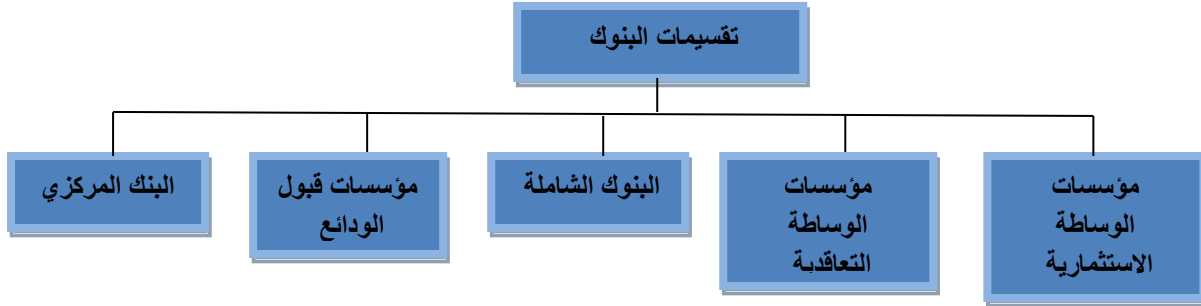
-ب- **البنوك الزراعية:** تقوم هذه البنوك بمنح سلف للمزارعين لمدة قصيرة بضمان المحاصيل للقيام بأعمال الزراعة، وقد قامت هذه البنوك لحماية صغار المزارعين من استغلال المرابين ومثل ذلك بنك التسليف الزراعي والتعاوني.

-ج- **البنوك العقارية:** توظف أموالها في منح قروض ذات آجال مقابل رهن عقاري بضمان أراض زراعية وذلك لاستصلاح الأراضي أو بناء عقارات، وفي أغلب الأحوال توضع هذه البنوك تحت إشراف الدولة للمحافظة على الثروة القومية.

6- بنوك الادخار: تقوم بإقراض المشتركين في رأسمالها مالهها بفوائد متعادلة.

ويمكن إدراج هذه الأنواع في الشكل التالي:

الشكل (03): أنواع البنوك:



المصدر: محمد عبد الفتاح الصبرفي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

-الفرع الثاني: أهمية البنوك.

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك لما يلي:¹

- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
- نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.
- يمكن للمصارف نظراً لحجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائداً مما يقلل الطلب على النقود.
- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفاً من المخاطرة.

¹دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 18

الفصل الأول: عموميات حول البنوك والقروض البنكية

المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم القروض البنكية وأهميته الكبيرة في البنوك التجارية وسندرس أيضاً أهم أصناف هذه القروض ومصادرها إضافات إلى مراحل منحها وأهم مبادئها.

المطلب الأول: مفهوم القروض وأهميتها.

يختلف مفهوم القروض من باحث لآخر كل حسب وجهة نظره لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة لتوضيح النقطة أكثر، إضافتنا إلى أهميتها في تمويل المشاريع الاستثمارية.

الفرع الأول: مفهوم القروض.

يختلف مفهوم القرض من باحث لآخر كل حسب وجهة نظره، لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة لتوضيح النقطة أكثر. عرفت القروض على أنها: "التبادل الحالي للبضائع والممتلكات أو (الحقوق فيها) مقابل دفع القيمة المساوية لها والمتفق عليها في المستقبل".¹

أو هو الائتمان والمقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.²

كما يمكن القول إن القروض من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك أي الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة، ويتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين.

- الفرع الثاني: أهمية القروض.

تكتسي القروض أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:³

- **زيادة الإنتاج:** تحتاج المشروعات الصناعية والزراعية الكبيرة الجديدة منها والقائمة إلى موارد مالية مستمرة ضخمة تفوق الموارد الذاتية للمشروعات، لذلك تلجأ تلك المشروعات إلى الائتمان في المصارف أو إلى إصدار سندات وطرحها على الجمهور وتلعب المصارف المتخصصة دوراً أكبر في توفير مثل هذه الموارد المالية.

¹ فلاح حسن الحسيني، المؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، طبعة الأولى، دار وائل لنشر، عمان الأردن 2000، ص 123.

² طاهر لطرش، تقنيات البنوك، طبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 55.

³ زكريا الدوري، يسرى السمراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2006، ص 62.

الفصل الأول: عموميات حول البنوك والقروض البنكية

- **زيادة الاستهلاك:** يساهم الائتمان للمستهلكين من أصحاب الدخول المتدنية الحصول على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع، مما يترتب عليهم التزامات دفع قيم تلك الائتمان عندما ترتفع دخولهم المستقبلية ويساعد الائتمان الاستهلاكي في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة حصة السوق وزيادة حجم الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني.

- **توزيع الموارد المالية والائتمانية على مختلف الأنشطة الاقتصادية:** يلعب الائتمان دوراً مهماً في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهاز المصرفي بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما يضمن الاستخدام الكفء لهذه الموارد، من خلال توزيعها على جميع المشاريع وفقاً لاحتياجاتها بما يحقق نمو اقتصادياً متوازياً يخدم كل من السياسة الائتمانية والسياسة الاقتصادية.

- **تسوية المبادلات (أداة للتبادل):** تقصد بتسوية المبادلات أي التبادل بين طرفين وبما أن الأوراق النقدية والمسكوكات تمثل ديناً لحاملها بذمة الجهة المصدرة لها، فإن الشيكات تمثل ديناً لحاملها على المصرف المسحوبة عليه.

- **تشغيل الموارد العاطلة:** يمكن الاستفادة من الأموال العاطلة من تشغيلها بصورة مؤقتة من خلال التمويلات قصيرة الأجل وبهذا فالمقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق له دخلاً مربحاً وبالمقابل فإن المقرض سيحصل لقاء استعماله لتلك الموارد على دخل مناسب.

المطلب الثاني: أسس ومعايير منح القروض.

تعرض البنوك مثل غيرها من منشآت الأعمال عند ممارسة نشاطها المرتبط بمنح القروض إلى جملة من المعايير يتبعها أي بنك لمنح قرض، تتمثل في:¹

1- سمعة العميل: أو ما يسمى البعض بشخصية المقترض، ويمكن الحكم على شخصية المقترض من واقع عاداته الشخصية وطريقة معيشته وزملائه وأصدقائه ومعارفه وسمعته العامة في المجتمع المحيط به، وتعرف السمعة من وجهة النظر الائتمانية مجموعة من الصفات التي إذا اتحدت تكون للشخص الشعور بالمسؤولية قبل ديونه. وتؤثر سمعة العميل في قرار البنك في منح الائتمان، وللحكم على سمعة العميل يلزم للباحث الائتماني التعرف على مجموعة من العوامل في مقدمتها مدى انتظام العميل في سداد مدفوعات الغير من موردين أو بنوك ويمكن الاعتماد على المصادر التالية:

- البنوك التي يتعامل معها العميل

- الموردين الذين يقومون بالتوريد إليها.

أما بالنسبة للمنشآت يضاف إلى ذلك، قياس مدى كفاءة الإدارة ومدى دقة نظام العمل بها، وطريقة إمساك حساباتها، ومدى تمسكها بالأمانة في عرض منتجاتها والوفاء بالتزاماتها المالية.

2- المركز المالي للعميل: يعتبر المركز المالي للعميل من الناحية الائتمانية الضمان الذي يؤكد مقدرة المدين على الدفع في الأجل الطويل، ويعتمد البنك على هذا العامل في استرداد حقوقه عند الضرورة فمن المعلوم أن الائتمان لا يمنح

¹ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإبراهيمية، مصر، 2000، ص 129.

الفصل الأول: عموميات حول البنوك والقروض البنكية

للعلماء على أساس أن الضمان هو وسيلة السداد فهي غالباً ما تكون من إيرادات المنشأة وتطلب البنوك عادة مجموعة من الحسابات المالية لعدة سنوات سابقة وخاصة حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر، والميزانية العمومية حتى يمكن من خلالها تحليل مدى قدرة المنشأة على السداد في المستقبل مستخدمة مجموعة من النسب المالية في هذا المجال.

3- المقدرة على الدفع: وتعني المقدرة على الدفع، سداد الأقساط أو الدين في الموعد المحدد، ويجب تحليل عدة عوامل في مقومات كيفية التحكم في المصروفات والمدفوعات وتقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية.

4- الظروف المحيطة: حيث تؤثر الظروف المحيطة بالعمل في المخاطرة الائتمانية إذ يتأثر منح الائتمان بالتقلبات الاقتصادية والاجتماعية، ويلزم للباحث الائتمان البنوك بظروف الصناعة أو أي نشاط وتحديد اتجاهات أي تقلبات مستقبلية ومن ناحية أخرى ينصرف البنك على ظروف المنافسة القائمة ومدى تأثيرها على نشاط العمل، ومدى تكيف مع تلك الظروف.

5- الضمانات : مقدار ما يمتلكه المقترض من موجودات منقولة وغير منقولة التي يرهنها لتوثيق القرض أو شخص ضامن ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي يعتمد عليها البنك في ضمان تسديد القرض الممنوح للمقترض إذ لا يشترط امتلاك المقترض لذلك الضمان، بل يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً.

المطلب الثالث: إجراءات ومراحل منح القروض

يمر منح القرض بعدة مراحل يمكن إيجازها في الخطوات الرئيسية التالية:¹

1- فحص طلب القرض: يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقاً لسياسة الإقراض في البنك. خاصة من حيث عرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشآت وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها في ضوء هذه العمليات يتم اتخاذ القرار المبدئي بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل.

2- التحليل الائتماني للعميل: ويتضمن جميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناء على المعاملات السابقة مع البنك ومدى ملائمة رأسماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

3- التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي يتم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه كيفية صرفه، طريقة سداذه، مصادر السداد، الضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة، ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منها.

¹إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء لنشر، عمان، الأردن، 2015، ص 246.

الفصل الأول: عموميات حول البنوك والقروض البنكية

4- اتخاذ القرار : تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل أو عدم قبوله شروط البنك ، و في الحالة قبول التعاقد ، يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض و التي عادة ما تضمن البيانات الأساسية عن المنشأة الطالبة للاقتراض معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي و موقفها الضريبي و صنف القرض و الغرض منه، الضمانات المقدمة ، مصادر السداد و طريقته ، إضافة إلى ملخص الميزانية عن السنوات الثلاث الأخيرة و التعليق عليها و مؤشرات السيولة و الربحية و النشاط و المديونية و الرأي الائتماني و التوصيات بشأن القرض و بناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الإنمائية المختصة.

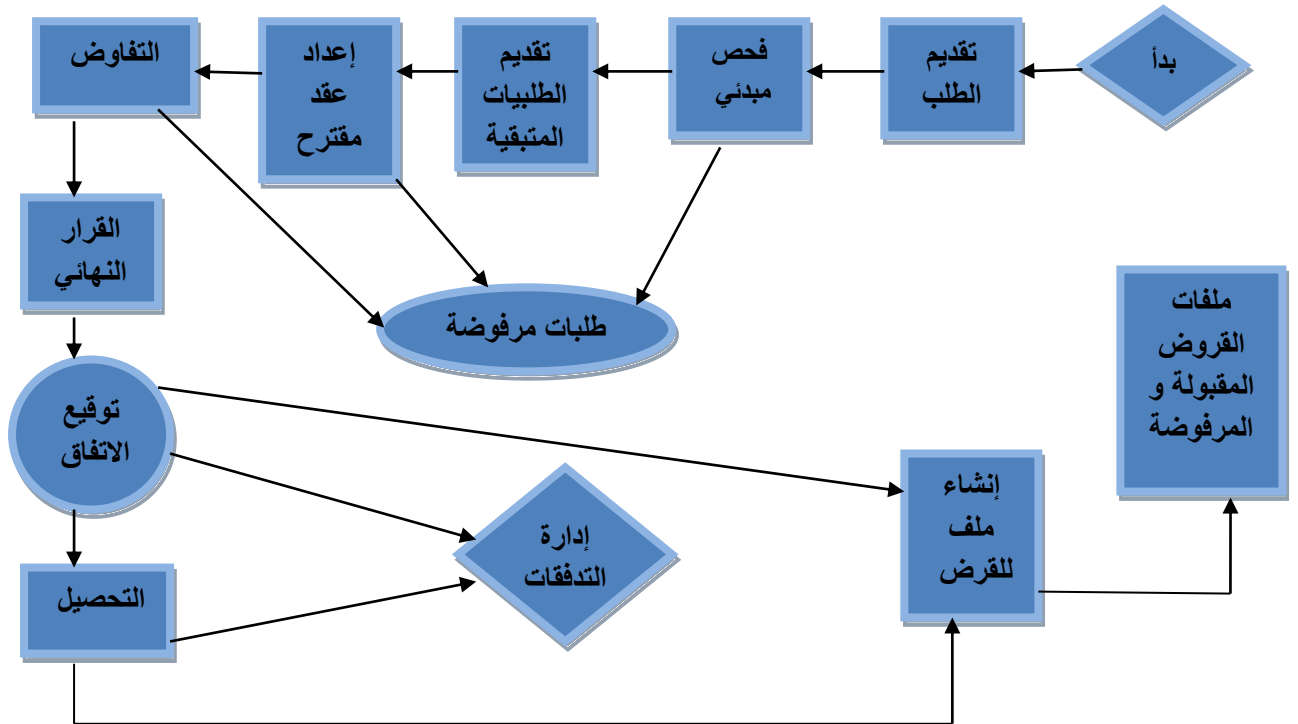
5- صرف القرض: يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه الضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

6- متابعة القرض والمقترض: الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

7- تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا ما لم تقبله أي من الظروف السابقة عند المتابعة (الإجراءات القانونية، تأجيل السداد، تمديد القرض).

وقد بسطنا هذه المراحل في الشكل الموالي:

الشكل (04): مراحل وإجراءات منح القروض.



المصدر: إبراهيم منير، هنيدي، مرجع سبق ذكره، ص 234.

الفصل الأول: عموميات حول البنوك والقروض البنكية

المبحث الثالث: سياسة الإقراض.

تتباين سياسات منح القروض وفق لأهداف إستراتيجية توزيع الموارد المالية الخاصة بكل بنك، والتي تقع مسؤولية تحديدها على عاتق الإدارة العليا وبالتالي يمكن القول إنه لا توجد سياسة إقراضية نمطية مطبقة لكل البنوك، إلا أن هناك عدد من المتغيرات الواجب أخذها في الاعتبار عند تخطيط سياسة إقراض المصرفي.

المطلب الأول: مفهوم سياسة الإقراض وأهميتها.

لكل بنك تجاري في تعامله مع القروض سياسة إقراض معينة والتي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض بأبعادها المختلفة في البنوك.

الفرع الأول: مفهوم سياسة الإقراض

تعرف سياسة الإقراض أنها تلك القواعد والإجراءات والتدابير المرتبطة بتحديد حجم ومواصفات القروض وكذا الشروط وضوابط منحها ومتابعتها وتحصيلها، حيث يجب أن تكون هذه السياسة مرنة.¹

سياسة الإقراض هي الإلزام بحاجيات المجتمع وأسواق الائتمان التي يخدمها البنك أو يتوقع أن يخدمها، وإمداد النشاط الاقتصادي بالأموال بحيث يخدم التقدم الاقتصادي وفقاً للسياسة المرسومة.²

كما يمكن تعريفها بأنها إطار عام يحتوي على مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات والإرشادية التي تعتمد عليها الإدارة المصرفية بصفة عامة وإدارة القروض بصفة خاصة.

الفرع الثاني: أهمية سياسة الإقراض.

تعد سياسة الإقراض إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة.

ويتضح مما سبق أن تركيز هذه العملية في يد فرد واحد أو اثنين بالقرب من القمة، وهو ما يعني البطء في اتخاذ القرارات، وحرمان العاملين في هذا المجال من التنمية الذاتية وممارسة عملية اتخاذ القرارات.

والبنك التجاري كغيره من المنظمات له أهداف خاصة يسعى لتحقيقها وسياسة إقراض تحدد الاتجاه وأسلوب استخدام أموال البنك التي يحصل عليها من المودعين، وبذلك يتضح أن لهذه السياسة أثر على اتخاذ القرار.³

المطلب الثاني: مكونات سياسة الإقراض.

تمثل مكونات سياسة الإقراض في:¹

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 118.

² إسلام عبد القادر عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³ عبد الغفار حنفي، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية – دار الجامعية- مصر 2003/2004، ص 141-142.

الفصل الأول: عموميات حول البنوك والقروض البنكية

- 1- تحديد الحجم الإجمالي للقروض:** يقصد به إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل أو لعميل واحد، وتتقيد البنوك عادة في هذا المجال بتعليمات وقواعد يضعها البنك المركزي، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار حجم الموارد المتوفرة لدى البنك.
- 2- تحديد تشكيلة القروض:** إن تنوع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطر من الأساليب التي يستخدمها البنك التجاري للتقليل من نسبة المخاطر المحتملة، وفي هذا المجال يقوم المسئول عن وضع سياسة الإقراض بتنوع تشكيلة القروض التي سوف يقدمها البنك.
- 3- مستويات اتخاذ القرار:** ينبغي أن تحدد سياسات الإقراض المستويات الإدارية التي يقع عليها مسؤولية اتخاذ القرار، بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية من جهة والسرعة في اتخاذ القرارات خاصة عندما تكون حاجة الزبون إلى الأموال عاجلة من جهة أخرى ولتحقيق هذا عادة ما تنص سياسة الإقراض على حد أقصى لقيمة القرض الذي يقدمه كل مستوى إداري.
- 4- الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد:** تضع بعض البنوك الحدود القصوى لحجم الائتمان الذي تقدمه إلى العميل الواحد، بهدف تقليل مخاطر تركيز الإقراض على عملاء معينين.
- 5- تحديد الضمانات التي يقبلها البنك:** يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها، مع مراعاة أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض (الفرق بينها يسمى الهامش) كما يراعى في الضمانات عدة اعتبارات أخرى مثل وجود سوق للسلعة محل الضمان.
- 6- سعر الفائدة:** ينبغي أن تتضمن السياسة الائتمانية للبنوك التجارية تحديدا لأسعار الفائدة على القروض الممنوحة وأن تتضمن الكلف التي تتحملها كل القروض بمختلف أنواعها.
- 7- تحديد نوع وطبيعة المخاطر:** تتسم هذه الخطوة بأهمية قصوى لكون قرار الإقراض محفوف بالمخاطر إذ تعتبر المخاطر أساس تقدير أسعار الفائدة على القروض، ومن المتوقع أن تكون هذه الأسعار متفاوتة بنفوات المخاطر التي يتعرض لها البنك، ومن هذا المنطلق من الضروري جدا محاولة التحكم إلى حد ما في حجم المخاطر المرتبطة بانخفاض أسعار الفائدة، ومدى تأثيرها على القروض القصيرة، فقد يضطر البنك إلى إعادة استثمار تحصيلات تلك القروض، في قروض أخرى قصيرة الأجل أيضا، تحمل سعر فائدة منخفض عن سابقتها أي أن البنك في هذه الحالة يلجأ إلى تعويم سعرا الفائدة .
- 8- الأهلية الائتمانية:** من الاعتبارات التي يجب أن تأخذ عند وضع السياسة الإقراضية توافر الشروط القانونية في المنشأة المقترضة قبل إقراضها إضافة إلى بعض الشروط التي تتعامل بها المصارف كنسبة الأرباح المحققة وحد أدنى من رأس المال والاحتياطيات وبعض النسب التي يمكن الاستناد إليها كمعايير في تحليل هيكل التمويل لهذه المنشأة وألا تمنح القروض إلا بعد تحليل المركز الائتماني للعميل المقترض.

¹ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000، ص 130.

الفصل الأول: عموميات حول البنوك والقروض البنكية

9- متابعة القروض: في هذا الإطار تحدد سياسة الإقراض الإجراءات الواجب إتباعها في متابعة القروض التي تم تقديمها لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح لاتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب هذا وقد تنص السياسة على تحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط والحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر، كما تنص على الحالات التي ينبغي أن تتخذ فيها إجراءات معينة بما يضمن تحصيل لمستحقات البنك أو الجانب الأكبر منها.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض.

تتعدد العوامل المؤثرة في صياغة سياسات الإقراض ولعل من أهمها:¹

1- رأسمال البنك: تتأثر السياسة الإقراضية برأسمال البنك لسببين مهمين:

1-1 يستخدم رأس المال واحتياطاته كحاجز وقد يمنع (في حدود حجم رأس المال واحتياطاته القروض إلى الودائع، وعليه كلما زاد رأس المال والاحتياطيات كلما زادت قدرت البنك على تحمل الخسائر.

2-1 إن رأس المال له دور نفسي لدى كل المودعين والمقترضين لاعتقاد كل منها بوجود أموال كافية لدى البنك.

2- الربحية: في عملية الاقتراض يسعى البنك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ولكي يتسنى له ذلك عليه بانتهاج سياسة إقراضية متساهلة تتمثل في فرض معدلات فائدة عقلانية.

3- سياسة البنك المركزي: البنك المركزي يتخذ سياسة مشددة عندما تكون طلبات الإقراض في حدها الأقصى والتخفيف من حدة هذه السياسة في حالة الركود الاقتصادي.

4- حاجات المنطقة: فقد يضطر البنك إلى التساهل في قروضه حتى تسمح بتنمية وتطوير بعض المناطق ويكون ذلك حافزا بالنسبة إليه لكي يكتسب مودعين جدد ويزيد من حجم قروضه مستقبلا.

5- موقع البنك: حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة.

6- الظروف الاقتصادية العامة: تؤثر هذه الظروف مباشرة على النشاط الائتماني للبنوك، إذ كلما كانت هذه الظروف مستقرة، كلما كانت حافزا أكبر للبنوك للتسهيل في إجراءات منح القروض، وفي حالة العكس فستؤثر سلبا على نشاط البنوك مثلا في حالة التضخم.

7- عامل الخبرة والمنافسة: يلعب عامل الخبرة والمنافسة دور كبير في ضمان الحصول على أفضل العملاء للبنك كما يجنبه الوقوع في الأخطار الكبيرة، وذلك من خلال المتابعة الجيدة من طرف الخبراء. أما عامل المنافسة فإنه باختلاف البنوك وكثرتها، تزداد المنافسة فيما بينهم لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء من خلال إغرائهم بتسهيلات ومزايا تخالف من بنك لآخر.

8- استقرار الودائع: فالبنك الذي يواجه تقلبا استثنائية في حجم ودائعه يضطر إلى إتباع سياسة مالية منخفضة.

¹محمد سعيد، أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص391

الفصل الأول: عموميات حول البنوك والقروض البنكية

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل نلخص إلى أن الجهاز البنكي وصل إلى درجة كبيرة من التطور نتيجة تطور المعاملات المالية، فأصبح من مكان لعرض النقود والطلب عليها إلى موجه الاقتصاد نحو التنمية، ورغم تعدد البنوك وتخصصها إلا أنها تؤدي وظائف متكاملة، ولا تهمل أي قطاع من القطاعات الاقتصادية.

وتعتمد البنوك في تمويلها على الودائع بدرجة كبيرة، وإعادة استعمالها في منح القروض مما يجعلها داخل دائرة المخاطرة، التي تحاول التقليل منها من خلال الضمانات المقدمة والمدروسة من قبل البنك والقروض باب من أبواب الحصول على الفوائد والأرباح وأيضا تشجيع الاستثمار والمشاريع الاستثمارية.

الفصل الثاني:
تمويل الاستثمارات الفلاحية
وآلياته

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

تمهيد

يعتبر تمويل الاستثمارات من أهم العوامل الضرورية في قيام أي قطاع، وعليه فهذا العامل من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد كان، لأن مواكبة التطورات والتحولات الاقتصادية والتكنولوجية ليست بالأمر الهين، لهذا يفكر كل مستثمر في الطريقة والكيفية المثلى للحصول على التمويل لتغطية استثماراته سواء كانت لتوسيع مشروعه أو لإنشاء مشروع جديد، على المدى المتوسط أو طويل الأجل.

حيث يعتبر القطاع الفلاحي هو الآخر من بين القطاعات التي تحتاج إلى تمويل سواء كان تمويل ذاتيا أو تمويل خارجي عن طريق القروض البنكية مثلا، وهذا من أجل الوصول بالقطاع الفلاحي إلى تحقيق التنمية الفلاحية والتي من أولويتها تحقيق الاكتفاء الذاتي، ثم الاعتماد عليه كقطاع مساهم في الصادرات وهذا من خلال ما قامت به الدولة من مساعدات وإجراءات من أجل توسيع هذا القطاع والمحافظة على موارده الطبيعية.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى تمويل الاستثمار الفلاحي وذلك وفقا لثلاث مباحث حيث:

- المبحث الأول: التمويل البنكي.

- المبحث الثاني: مفاهيم حول الاستثمارات الفلاحية.

- المبحث الثالث: تمويل الفلاحي.

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

المبحث الأول: التمويل البنكي.

يعتبر التمويل أحد الأنشطة الرئيسية لتطوير الإنتاج، الاستمرار، والنمو في الاقتصاديات المعاصرة، حيث أن الحصول عليه يمكن المؤسسات من استخدام أساليب متطورة وتوسيع نشاطها مما يضمن بقائها واستمرارية تنافسيتها. من هنا سنتطرق في هذا المبحث إلى تفاصيل حول التمويل وأنواعه وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب.

المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته:

يشكل التمويل في الاقتصاديات المعاصرة أحد الأنشطة الرئيسية لتطوير الإنتاج، استمرار، النمو، حيث أن الحصول على التمويل يمكن هذه المؤسسات من توسعة حجم أنشطتها واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة مما يضمن تنافسيتها.

الفرع الأول: تعريف التمويل.

لم يكن مفهوم التمويل موجودا في النظم الاقتصادية القديمة، إذ يتم إشباع الحاجات من خلال الإنتاج المباشر، ولكن بعد تطور الحياة الاقتصادية وبتكامل عوامل الإنتاج من أرض وعمل ورأس المال، ظهرت الحاجة إلى تمويل النشاط الاقتصادي من خلال توفير رأس المال.

ومن أكثر التعاريف شيوعا لتمويل أنه يمثل مختلف الإجراءات والوسائل التي تمكن الفرد أو المؤسسة الاقتصادية أو الدولة من الحصول الأموال اللازمة لتمويل نشاطاتها الإنتاجية والغير إنتاجية سواء كان ذلك من مصادر داخلية أو خارجية.¹

- هناك معنى عام لتمويل ويعني تدبير الأموال اللازمة للنشاط الاقتصادي.²

كما يمكن تعريف التمويل لغتا واصطلاحا إلى جانب التعاريف الأخرى حيث:³

- **لغتاً:** يعرف التمويل أنه مشتق من المال تقول: مَالُ الرَّجُلِ يَمْوُلُ وَيَمَالُ وَمُؤُولاً إِذَا صَارَ ذَا مَالٍ..... ومُلْتُهُ: أعطيته المَال.

وعليه فإن التمويل معناه اللغوي هو إعطاء المال للغير ليصبح ذا مال.

¹ مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، التمويل الدولي. أسس نظرية وأساليب تحليلية، دار الضياء للطباعة والنشر/النجف الأشرف، 2015، ص20-21.

² بوروبة كاتية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017-2018، ص 49.

³ فاروق بن بلاط، عبد المجيد مباركية، أدوات معالجة مخاطر التمويل قصير الأجل في المصارف الإسلامية. التمويل بصيغة السلم أ نموذجاً- مجلة الإحياء، مجلد: 22، العدد 30، جانفي 2022، ص595.

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

- اصطلاحاً: يعرف التمويل اصطلاحاً بأنه التغطية المالية لأي مشروع أو عملية اقتصادية، وهذا التمويل يشمل التمويل بنوعيه التجاري والمصرفي، الربحي، وغير ربحي.

ومن التعاريف السابقة يتضح لنا أن التمويل هدفه الأساسي هو توفير رؤوس الأموال اللازمة التي تمكن الفرد والمؤسسات والحكومات بتوسيع واستمرارية نشاطهم الاقتصادي أياً كان نوعه، وشيء الآخر هو أن البحث عن الأموال والحصول عليها لا بد أن تسبقها عملية تخطيط واسعة لمعرفة كيفية الحصول عليها بطريقة صحيحة حسب نوع النشاط.

الفرع الثاني: أهمية التمويل.

يعتبر التمويل عصب المشروع والطاقة المحركة لجميع الوظائف والأعمال، إذا لا قيام لأي عمل يعود بالربح أو استثمار يغل فائدة دون وجود رأسمال، ويقدر حجم التمويل وتسيير مصادره وحسن استثماره فتحتاج المشروعات بشكل عام منذ بداية نشاطها وانطلاقها في عمليات الإنتاج إلى أموال لمواصلة نشاطها أو لتغطية عجزها أو التوسع الإنتاجي لنشاطها من أجل رفع طاقتها الإنتاجية، ومن خلال هذا يمكن أن نلخص إلى أن أهمية التمويل تتمثل في:¹

- إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع مشروع حالي.

- استغلال الموارد المالية المجمدة.

- تغطية العجز المالي لأصحاب المشاريع الاستثمارية.

- الزيادة في الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد المالية.

- توفر مناصب شغل جديدة أي تقليل من البطالة.

- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.

- تحقيق الرفاهية للأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم. كما يتحكم التمويل في قرارات التسعير وآليات التحصيل في المؤسسة.

وعليه نستنتج أن التمويل هو الدورة الدموية للمشروعات والمؤسسات، أي يجب ضخ الأموال بعناية حتى تتحقق الأهداف التشغيلية والاستثمارية.

المطلب الثاني: أنواع التمويل ومصادره:

تتعدد أنواع ومصادر التمويل حسب حاجة كل نشاط وفي هذا المطلب تطرقنا لهم.

الفرع الأول: أنواع التمويل.

¹ جمال محمد، أحمد، السيد، إبراهيم، القروض المصرفية و التمويل ج2، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2016، ص 72.

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

بعد التعرف على مفهوم التمويل وأهميته، هناك عدة أنواع لتمويل، من حيث المدة ومن حيث المصدر. فينقسم التمويل إلى:

1- التمويل من حيث المدة: ينقسم إلى ثلاثة أقسام: 1

1-1- التمويل قصير الأجل: وهو التمويل الذي يحصل عليه أصحاب العجز من أصحاب الفائض ويلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عن سنة.

1-2- التمويل المتوسط الأجل: هو ذلك التمويل الموجه لتمويل الجزء الدائم من استثمارات المؤسسة في الرأس المال المتداول، والإضافات على موجوداتها الثابتة، أو تمويل المشروعات تحت التنفيذ في مدة معينة، ما بين سنة إلى 7 سنوات.

1-3- التمويل طويل الأجل: وهو التمويل للعمليات الاستثمارية طويلة الأجل لفترات طويلة أكثر من 7 سنوات للحصول على العقارات أو وسائل الإنتاج.

2- التمويل من حيث المصدر: ينقسم هذا النوع إلى قسمين:

1-2- التمويل الداخلي: نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة، وتتمثل أساساً في التمويل الذاتي.²

2-2- التمويل الخارجي: هناك نوعين:³

1-2-2- التمويل الخارجي المباشر: التمويل المباشر هي العلاقة والتعامل بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض بدون تدخل أي وسيط بنكي أو غير بنكي، من خلال إصدار أصحاب العجز المالي أوراق مالية والقيام بعرضها لأصحاب الفائض كشكل من أشكال الاستثمار.

2-2-2- التمويل الخارجي غير مباشر: هو جميع الطرق والأساليب غير المباشرة للحصول على التمويل خارج المؤسسة، أي تتم عن طريق وسطاء.

3- التمويل من حيث غرض الاستخدام: هناك نوعين:⁴

1-3- تمويل الاستغلال: يتمثل في استغلال الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساساً بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات للشراء للمواد الخام أو دفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق.

¹ غفاري ضيوف الرحمن، أنس عبد القادر قاسم، الوساطة المالية في التمويل المباشر وغير مباشر ودورها في النظام المالي، مجلة الرشد لتمويل إسلامي الرقم 1، العدد 1، يناير 2021، ص 76-77.

² قلش، عبد الله، بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، جانفي 2007.

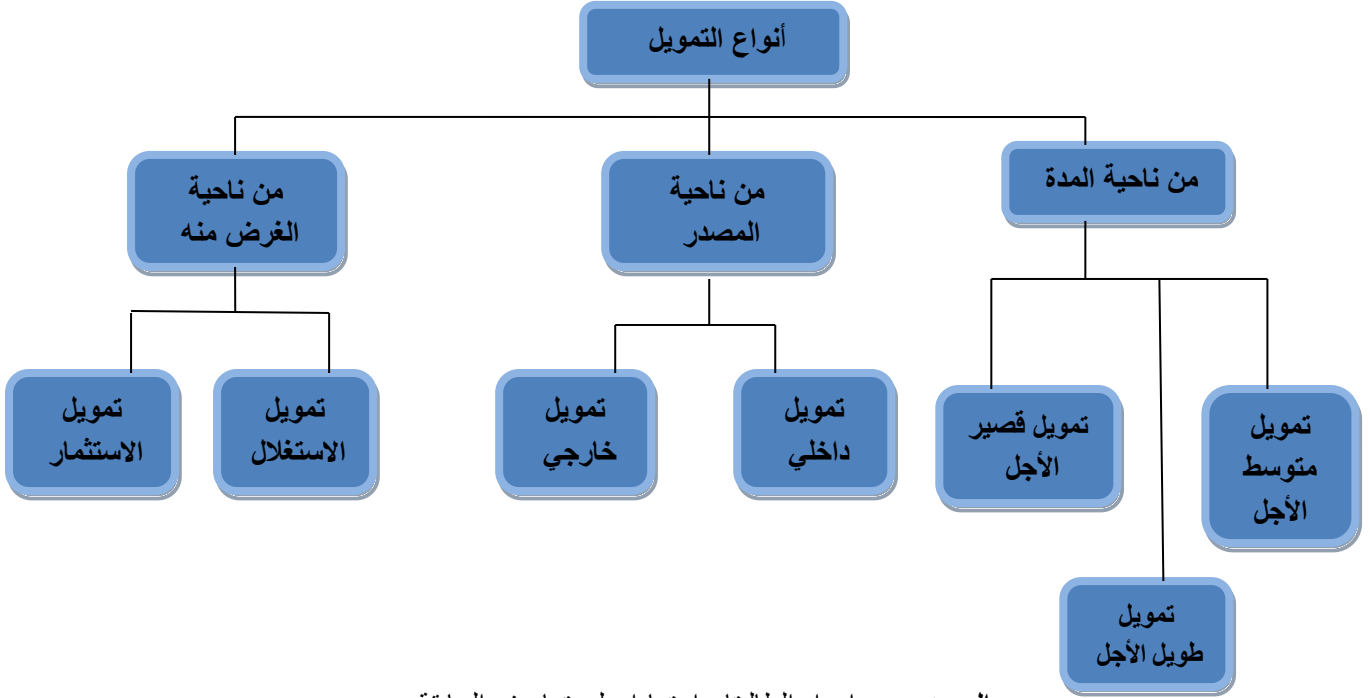
³ مجلة الرشد لتمويل إسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 77-78.

⁴ جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، بدون سنة نشر، ص 344.

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

2-3- تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي تترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كافتناء الآلات والتجهيزات وإقامة محطات لتربية الحيوانات واستصلاح الأراضي وما إلى ذلك من العمليات التي تترتب عنها.

شكل رقم (05): أنواع التمويل:



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على تعاريف السابقة

الفرع الثاني: مصادر التمويل.

تعتبر عملية حصول المؤسسة على ما تحتاج إليه من أموال لتلبية احتياجاتها من أكبر انشغالاتها، لذلك فإن عملية تجميع هذه الأموال تتطلب معرفة مصادرها وفي هذا الخصوص نجد طريقتين هما: التمويل الداخلي بمكوناته والخارجي بمكوناته.

1- التمويل الداخلي: تعد الأموال الخاصة من المصادر التقليدية للتمويل في المؤسسة، وفي هذا المصدر تستمد أموالها من عند المساهمين، ويتكون التمويل الداخلي من العناصر التالية التي تعتبر هي مصادر التمويل حسب هذه الطريقة: الإهلاكات، المؤونات والأرباح غير موزعة على المساهمين.¹

1-1- الإهلاكات: الإهلاك هو الإثبات المحاسبي للتدني الذي يحدث في قيمة الاستثمارات بفعل الاستعمال أو التقادم سواء تعلق الأمر بالتجهيزات الإنتاجية أو الاجتماعية، وهذا التدني الذي يحدث في قيمة الاستثمارات يعود لنقص طاقتها حيث أنها بعد فترة تصبح غير صالحة وتضطر المؤسسة لتغييرها. فيفضل أفساط الإهلاك المتراكمة تتمكن المؤسسة في

¹ عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة (مدخل اتخاذ القرارات)، المكتب العربي، الإسكندرية، 1993، ص405.

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

نهاية حياة الأصل الممتلك من استبداله دون الوقوع في مشكلة البحث عن مصادر التمويل للقيام بذلك، فالإهلاك إذن يمكن المؤسسة من المحافظة على طاقتها الإنتاجية عبر الزمن وذلك عن طريق توفير التمويل لعملية التجديد.¹

حيث يمكن النظر إلى الإهلاك من عدة جوانب:²

- **اقتصاديا:** الإهلاك عبارة عن توزيع تكلفة شراء الأصل الثابت أو الفرق بين تكلفة الشراء والإيرادات المتوقعة لبيع هذا الأصل في نهاية عمره الإنتاجي مقسمة على عدد السنوات التقديري لاستخدام الأصل.
- **محاسبيا:** يهدف الإهلاك إلى قياس قيمة الأصل الثابت في أي مرحلة من مراحل حياته، وذلك من أجل قياس الربح الذي ينتج عن استخدام ذلك الأصل الثابت خلال فترة معينة.
- **ماليا:** الإهلاك هو عملية تمكن المؤسسة من استبدال وتجديد أصولها الثابتة، لذلك يعتبر مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة.

2-1-المؤونات: المؤونات هي مبالغ مالية تقوم المؤسسة الاقتصادية بتكوينها بغض النظر إذا كانت هذه المؤسسة قد حققت ربحا أو خسارة، وهذا حسب ما وضحته المادة 718 من القانون التجاري الجزائري، فهي تركز على فكرة الاحتمالات فيما يخص قمتها ووقت حدوثها. والمؤونات تعتبر تجسيدا لمبدأ من المبادئ الأساسية للمحاسبة، ألا وهو مبدأ الحيطة والحذر، ومن ثم فهي ليست توزيعا للربح وإنما هي تحميل عليه، وتحسب المؤونات من الربح الخاضع للضريبة، ما يجعلها تساهم في تحقيق وفورات ضريبية للمؤسسة.³

ويمكن تصنيف المؤونات كما يلي:

- **مؤونات تدني الأصول:** وهي المؤونات التي تتعلق بتدني أو انخفاض قيمة عنصر من عناصر الأصول المخصصة له (المخزونات، الزبائن، السندات) باستثناء الاستثمارات التي تهتك.⁴
- **مؤونة الخسائر والتكاليف:** يتم تسجيل هذا النوع من المؤونات عندما يكون العبء الحالي ناتج عن حادث سابق ويكون تقدير هذه التكلفة بصفة دقيقة ويتم تسجيل مبلغ المؤونة إلى غاية تنفيذ التزام المؤسسة.

نذكر أن المؤونة تنشأ طبقا لمبدأ الحيطة والحذر، كما نص القانون التجاري الجزائري على إجبارية تكوين المؤونة.⁵

3-1-الأرباح غير موزعة على المساهمين: هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل لتوزيع، الذي حققته المؤسسة من ممارسة نشاطها في السنة الجارية أو السنوات السابقة، ولم يدفع في شكل توزيعات والذي يظهر في الميزانية العامة للمؤسسة ضمن عناصر الأموال الخاصة، وتعتبر الأموال المحجوزة ضمن مصادر الأموال المكونة ذاتيا، فبدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين تقوم المؤسسة بالاحتفاظ به على شكل احتياطات.⁶

بناء على ما تقدم يمكن تقديم مزايا وعيوب التمويل الذاتي على النحو التالي:

¹ سعدان شبايكي، تقنيات المحاسبة العامة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص204.
² كاتية بوروية، مرجع سابق، ص 63
³ شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2010، ص31.
⁴ كاتية بوروية، مرجع سابق، ص64.
⁵ علي عشاوي، تمويل المؤسسات الاقتصادية، مطبوعة دروس تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة مسيلة- محمد بوضياف-، 2020، ص30.
⁶ عبد العزيز، سمير محمد، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة الإشعاع، 1997، ص55.

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

مزايا التمويل الذاتي:

- يعتبر اعتماد التمويل الذاتي كمصدر تمويلي مؤشر للنمو الطبيعي للمؤسسة، وهذا ما يعطي صورة عن نشاط هذه الأخيرة.
- مخصصات الاهتلاك تمثل حصة كبيرة من التمويل الداخلي. فهي أموال معفية من الضريبة.
- زيادة مقدار الربح المحتجز في المؤسسة يعطيها قدرة كبيرة على زيادة حق الملكية فيمكنها من رفع مقدار الاستثمارات.
- رغم المزايا التي يقدمها التمويل الذاتي للمؤسسة إلا أنه لا يخلو من العيوب التي نذكرها فيما يلي:

عيوب التمويل الذاتي:

- إن زيادة حجم الأرباح المحتجزة من أجل رفع قيمة التمويل الذاتي قد يؤدي إلى استياء بعض المساهمين وذلك يؤثر على السعر السوقي لأسهم هذه المؤسسة.
- إهمال المؤسسة لتكلفتها التي تبدو ظاهرياً معدومة غير أنها ليست كذلك.
- لا يعتبر التمويل الذاتي المصدر الداخلي الوحيد أمام المؤسسة بل يمكنها الحصول على تدفقات نقدية من خلال التنازل عن البعض من استثماراتها.

2- التمويل الخارجي: تلجأ المؤسسة إلى المصادر الخارجية لتغطية عجزها المالي وضمان استمرار حياتها، وهذا عندما تكون مواردها المالية غير كافية وتأخذ هذه المصادر التالية:

1-2- مصادر التمويل قصيرة الأجل: إن هذا النوع من التمويل يعتمد على طبيعة العمل أو طبيعة النشاط الذي يمارسه المشروع، وتلجأ المشاريع إلى التمويل قصير الأجل بسبب: ضعف نسبة المخاطرة والتكلفة مقارنة بالمصادر التمويلية الأخرى أي طويلة الأجل.

وتتمثل المصادر الرئيسية له فيما يلي:

1-1-2- الائتمان التجاري: يقصد بالائتمان التجاري قيمة البضاعة المشتراة على الحساب بغرض بيعها، وبعبارة أخرى يتمثل الائتمان التجاري في رقم أوراق الدفع والحسابات الدائنة التي تنشأ نتيجة لشراء البضاعة دون دفع ثمنها نقداً على أن يتم سداد قيمتها بعد فترة محددة. وتتوقف تكلفة الائتمان التجاري على شروط الموردين، ويعتبر تمويلاً مجانياً إذا استطاعت المؤسسة استثماره أو استخدامه بالشكل الملائم، والعكس حيث يصبح تمويلاً ذا تكلفة عالية إذا فقدت المؤسسة السيطرة في استخدامه لصالحها.

يتخذ الائتمان التجاري أحد الأشكال التالية:¹

¹جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال " مدخل وظيفي «، الدار الجامعية، بيروت، 2000، ص 355.

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

- **الحساب الجاري:** هو أحد أهم أشكال الائتمان التجاري بدون تكلفة حيث يتم فتح حساب بسجلات المؤسسة تحت الحساب اسمه الحسابات المدينة، ويتم خلاله تسجيل مختلف العمليات التي تنشأ بين المورد والمشتري.
- **أوراق الدفع (الكبيالات):** عكس الحساب الجاري الذي يتم دون وجود عقد بين البائع والمشتري، فأوراق الدفع هي عبارة عن وثيقة إثبات دين اتجاه المشتري لصالح البائع، تنشأ نتيجة وجود تعامل يتمثل في منح ائتمان لأجل، يمكن خصمها من قبل المورد قبل انقضاء الأجل المحدد، مقابل التخلي عن جزء من قيمتها.
- 2-1-2- **الائتمان المصرفي:** يتمثل الائتمان المصرفي في القروض (سلفيات) يحصل عليها المستثمر أو المؤسسة من البنوك ويلتزم بسدادها خلال فترة زمنية لا تزيد عادة عن سنة واحدة، وينقسم الائتمان المصرفي إلى نوعين رئيسيين هما:
1
- **الائتمان غير مضمون:** بدون ضمان، يشترط عادة تسديده في مدة زمنية لا تزيد عن السنة.
- **الائتمان المضمون:** يطلب البنك ضمانات مقابل تقديم الائتمان.
- 2-2- **مصادر التمويل متوسط الأجل:** هي تلك القروض التي تتحصل عليها المؤسسة بغرض تمويل الجزء الدائم من الاستثمارات المتداولة و لتمويل الإضافات على أصولها طويلة الأجل، وبشكل عام تشتمل مصادر التمويل متوسط الأجل على مصدرين رئيسيين هما :
- 2-2-1- **القروض متوسطة الأجل:** هي عبارة عن عقود رسمية مكتوبة بين المؤسسة الاقتصادية والبنك أو المؤسسة المالية يتم بموجبها الاتفاق على منح مبلغ من المال لقاء فائدة معينة، تتراوح مدتها بين سنة وسبع سنوات ويتم سدادها في الغالب على أقساط دورية متساوية².
- 2-2-2- **التمويل بالاستئجار:** في هذا النوع من التمويل لا يقوم المشروع بشراء الأصل بل يقوم بالانتفاع بحق استخدامه، وذلك باستئجاره من مالكه أو مؤجره مقابل دفع مبلغ الإيجار، وقد رأت الشركات أفضلية استئجار وسائل الإنتاج لفترة معينة بدلا من شرائها بأثمان مرتفعة، ويأخذ الاستئجار الأشكال التالية:³
 - **البيع ثم الاستئجار:** إذا تقوم المؤسسة ببيع إحدى أصولها إلى مؤسسة مالية، وفي الوقت نفسه توقع اتفاقية مع هذه المؤسسة لاستئجار هذا الأصل وإبقائه عند المؤسسة لفترة معينة.
 - **الاستئجار الخدمي:** حيث تقوم المؤسسة المالكة بصيانة المعدات المستأجرة، وتضم تكاليف الصيانة إلى تكاليف الإيجار.
 - **الاستئجار المالي:** إن الاستئجار المالي لا يتضمن خدمات الصيانة ولا يمكن إلغاؤه من قبل المستأجر الذي يكون مجبرا على دفع مجمل الأقساط المساوية لقيمة الأصل المستأجر.
- 2-3- **مصادر التمويل طويلة الأجل:** هذا النوع من المصادر تلجأ إليه المؤسسة في حالة قيامها باستثمارات طويلة الأجل وتنقسم إلى:

¹ النعيمي، عدنان تائه، وآخرون، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة عمان، 2007، ص 78.
² العمار، رضوان وليد، أساسيات في الإدارة المالية: مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل، دار المسيرة لطباعة والنشر، عمان 1997، ص 20.
³ عبد العزيز، سمير محمد، مرجع سابق، ص 182.

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

2-3-1- الأسهم: من المعروف أن السهم هو " صك يمثل جزءا من رأس مال الشركة يزيد وينقص تبعا لرواجها ".
أو هو حق ملكية جزء من أصول شركة ما، أو هو الصك المثبت لهذا الحق «وهذا الصك قابل للتداول طبقا لقواعد القانون التجاري وليس طبقا لقواعد الحوالة المدنية»¹.

وتنقسم الأسهم إلى نوعين وهما:

• **الأسهم العادية:** يطلق على الحصة لفظ "سهم" والسهم هو عبارة عن صك يمثل مشاركة في رأس مال.
أما السهم العادي فهو عبارة عن مستند ملكية ذات قيمة اسمية وهي القيمة التي يصدر بها أصلا والمدونة على قيمة السهم، وينص عليها عقد التأسيس، وقيمة دفترية تتمثل في حقوق الملكية التي تتضمن الأسهم الممتازة مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة، وكذلك قيمة سوقية تتمثل في القيمة التي تباع بها الأسهم في سوق الرأسمال، وقد تكون أقل أو أكثر من القيمة الدفترية.

وتعتمد شركات المساهمة اعتمادا يكاد يكون تاما على الأسهم العادية في تمويلها الدائم خصوصا عند بدء تكوينها لأن إصدار هذا النوع من الأسهم لا يحمل الشركة أعباء كثيرة كما هو الحال بالنسبة للأسهم الممتازة أو السندات، إضافة إلى أن الشركة غير ملزمة بدفع عائد ثابت أو محدد لحملة الأسهم العادية.²

• **الأسهم الممتازة:** يمثل السهم الممتاز مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة دفترية، وقيمة سوقية فهو يشبه السهم العادي في أن كلاهما يمثل أموال الملكية في شركة المساهمة.

يتمتع حامل السهم الممتاز بكافة الحقوق التي يتمتع بها حامل السهم العادي، وتمثل الأسهم الممتازة مصادر تمويل طويلة الأجل لشركة المساهمة، وإن كان هذا المصدر أقل انتشار من الأسهم العادية ونميز بين نوعين من الأسهم الممتازة:

- **الأسهم الممتازة مقسمة الأرباح:** في حالة وجود ربح كافي لحامل السهم الحصول على نسبة إضافية من الأرباح.
- **الأسهم الممتازة المجمعة:** يحق لحامل السهم الحصول على عائد السهم في سنوات الخسارة معمقة في سنوات الأرباح، يتمتع حامل السهم الممتازة بكافة الحقوق التي يتمتع بها حامل سهم العادي بالإضافة إلى بعض الامتيازات.³

2-3-2- السندات: يمثل السند حق مديونية في الأجل الطويل قابل للتداول، يتم إصداره من طرف الدولة أو المؤسسات العامة والخاصة ويمنح لحامله الحق في الفوائد، وكذا الحق في استرجاع رأس المال المستثمر بعد مدة تتراوح بين 8 إلى 15 سنة في السوق المالية الأوروبية، وبين 20 إلى 40 سنة في السوق المالي للولايات المتحدة الأمريكية.

وتنقسم السندات إلى:⁴

- **سندات غير مضمونة برهن أصول:** هي تلك التي يصبح فيها حامل السند دائنا دائما في حالة التصفية، حيث أن هذا النوع من السندات له الأولوية على أصول بذاتها، وتكون القدرة على تحقيق أرباح هي الضامن على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

¹عبيد علي أحمد حجازي، مصادر التمويل: مع شرح لمصدر القرض وبيان كيفية معاملته ضريبيا، دار النهضة العربية، 2001، ص 23.

²هندي، منير إبراهيم، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، الدار الجامعية، إسكندرية، 1998، ص 08.

³محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، دار الجامعية، إسكندرية، 1995، ص 30.

⁴هندي، منير إبراهيم، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

- **سندات مضمونة برهن أصول:** ويكون الضامن في الغالب هو الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة، على أن ينص في السند ذاته على نوع أو أنواع الأصول الضامنة في حالة عدم وفاء المؤسسة بالتزاماتها.
- **سندات الدخل:** تلتزم المؤسسة بدفع فوائد هذه السندات فقط في حالة تحقيقها لأرباح كافية لدفع هذه الفوائد بما يعني أن الفوائد نفسها لا تعتبر من قبيل الالتزامات الثابتة.
- **2-3-3- قروض طويلة الأجل:** هي الأكثر شيوعاً كمصدر من مصادر التمويل طويل الأجل، ويحصل عليها مباشرة من البنوك أو المؤسسات المالية المختصة ومدتها تتراوح بين 1015 سنة ويمكن أن تصل إلى 20 سنة أما حجمها فيجب ألا يتجاوز 70% من المصاريف الاستثمارية.
- وتتمثل تكلفة هذه القروض في سعر الفائدة الذي يمكن أن يكون ثابتاً كل فترة قرض أو متغيراً طبقاً لظروف سوق المال، وحسب الشروط الموضوعية في العقد. ومن مبرراتها: ¹
- عدم إمكانية التمويل بالأسهم والسندات.
- سرعة توفير هذا النوع من التمويل.
- ضعف السوق المالي وبالتالي عدم قدرة المؤسسة على التمويل بالأسهم.
- يوفر للمؤسسة مرونة الاقتراض قصير الأجل.

المطلب الثالث: خطوات التمويل.

إن تنفيذ وظيفة التمويل تختلف من مؤسسة إلى أخرى وفقاً لاعتبارات كبيرة منها الحجم طبيعة النشاط والبيئة وغيرها، وهذا يعني أنه من الصعوبة وضع خطوات موحدة ونموذجية لكل المؤسسات لكن على الرغم من هذه الصعوبة، فإن الخطوات التالية يمكن أن تكون منطقية إلى حد بعيد: ²

1- التعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة: لعل من أكثر أسباب فشل للمشروعات الاقتصادية شيوعاً هو تخطيط المشروع على أساس رأس المال الحالي الموجود لدى أصحاب المشروع، وهذا لا يعتبر سبباً في فشل المشروعات الاقتصادية فحسب بل يعتبر أيضاً أحد أشكال التمويل الخاطئ للمشروعات التي يقوم بها المؤسسون ، ولهذا فإن على المؤسسة أن تتعرف بشكل مستمر على الاحتياجات المالية في الفترة الحالية و الفترة المستقبلية القريبة منها والبعيدة، بعد ذلك يجب ترتيب هذه الاحتياجات وفق أولويتها وأهميتها لكي يتم النظر فيما هو متوفر فيها وهذا الأمر يتطلب من المخطط المالي أن يضع خطة مالية تتسم بالمرونة وإمكانية التغيير .

2- تحديد حجم الأموال المطلوبة: بعد أن يتم التعرف على الاحتياجات المالية تبدأ عملية تحديد كمية الأموال التغطية هذه الاحتياجات، وهذه الخطوة ليست سهلة، لأنه من الصعوبة تقدير كمية الأموال بشكل دقيق، فقد يتم تقديره دون المستوى أو أقل من المستوى المطلوب، ولهذا لا بد من تحديد حدين لتمويل أي صفقة أو من عملية، هما الحد الأعلى والحد الأدنى، ومحاولة الالتزام بهذين الحدين بالاستناد إلى حساب تكلفة الأصول الرأسمالية وتحديد رأس المال العامل والنفقات الأخرى الضرورية.

¹ عبد الحليم كراجة، وآخرين، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء، عمان، 2006، ص 89.

² نفس المرجع سابق، ص 91.

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

3- تحديد شكل التمويل المرغوب: قد تلجأ المنشأة إلى الاعتماد على القروض أو إلى إصدار بعض الأسهم والسندات وعادة ما يتم تمويل الأنشطة الموسمية بقروض موسمية، وتجدر الإشارة إلى ضرورة عدم الإسراف في إصدار السندات أو الأسهم لأن ذلك يحتم التزامات معينة على المنشأة، وهذا حال القروض أيضاً، ولهذا تأتي ضرورة التناسب بين مدة التمويل وأسلوب التمويل.

4- وضع برنامج للاحتياجات المالية: بعد أن يتم تحديد الاحتياجات ومقدارها وشكل التمويل فإنه من أحسن أن يتم وضع خطة أو جدول زمني من أجل تدفق هذه الأموال لكيلا تتكبد المنشأة تكاليف أموال أخرى.

5- وضع وتطوير الخطة التمويلية: تتضمن الخطة التمويلية النشاطات التي ستنفق فيها الأموال والعوائد المتوقعة منها، بالإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على الأموال اللازمة وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد، وأن هذه الخطة تبين أيضاً مقدار التدفقات الداخلة والخارجة، الشيء الذي يطمئن المقرضين على منح أموالهم عندما يعلمون مواعيد استردادها.

6- تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتمويلها: إن تنفيذ الخطة يتطلب أن تكون موضوعة بشكل جيد قابل للتطبيق كما يتطلب المتابعة المستمرة وتصحيح الانحرافات عن التنفيذ الخاطئ أو أسباب أخرى، ولا شك أن خطة التمويلية يمكن أن تتقادم، لهذا لا بد من العمل على تحديثها وتعديلها وفق المتطلبات الحديثة.

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاستثمارات الفلاحية.

يعتبر الاستثمار دعامة أساسية لاستمرارية النشاطات وبقائها قائمة في كل القطاعات الاقتصادية من بينها القطاع الفلاحي ويتجلى ذلك من خلال توسيع وتجديد وتطوير الهياكل والمعدات والممتلكات الاستثمارية، حيث تعددت التعاريف والمفاهيم الاقتصادية للاستثمار، وهذا بتعدد الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وغيرهم، بالإضافة إلى تعدد واختلاف أنواع وأهداف الاستثمار، والتي سيتم التطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

للوصول إلى تعريف المشروع الاستثماري الفلاحي لابد من تعريف المشروع والاستثمار بصفة عامة.

حيث عرفت جمعية إدارة المشاريع البريطانية المشروع أنه مجموعة من الأنشطة المترابطة غير الروتينية، لها بدايات ونهايات زمنية محددة يتم تنفيذها من قبل شخص أو منظمة لتحقيق أهداف محددة، في إطار معايير تكلفة والزمن والجودة المخطط لها.

أما الاستثمار فهو استخدام الدخل وتحويله إلى سلع تجهيزية.¹

- ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المشروع الاستثماري بأنه:

هو اقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر ليستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو توسيعها بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبياً.²

للمشروع الاستثماري عدة أنواع من بينها المشروع الاستثماري الفلاحي والذي يحمل عدة تعريف منها:

يعرف الاستثمار الفلاحي على أنه دمج عوامل الإنتاج المتوفرة في الفلاحة (الأرض، العمل، ورأس المال) وتشغيلها بقصد إنتاج موارد فلاحية لسد حاجات المستهلكين والحصول على أفضل النتائج الممكنة فيما يخص إنتاج الغذاء وتوفيره.

أو هو الاستغلال الأمثل للأرض الفلاحية للحصول على أعلى إنتاج مع الاحتفاظ لأعلى قدر ممكن من الخصوبة.

كما يعني الاستثمار في الفلاحة التخلي عن شيء ما (في الوقت الحاضر) كالتقود أو الوقت أو الجهد لأجل تراكم الأصول أو رأس المال الذي سيسمح لهم بزيادة إنتاجيتهم ودخلهم في المستقبل، ف شراء محراث أو بناء حوض للري أو تعلم مهارة جديدة أو زراعة الأشجار وتربية الحيوانات لبلوغ مرحلة الإنتاج جميعها أشكال من الاستثمار ترمي إلى زيادة إنتاجية الفلاح أو دخله.³

¹ أحمد يوسف دودين، إدارة المشاريع، دار اليازوري لنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 21.

² عبد القادر محمد عطية، دراسة الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع المشروعات BOT، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، إسكندرية، 2005، ص 56.

³ محمود ياسين، الاستثمار الفلاحي على الواقع <http://www.arab.ency.com> تاريخ النشر : 2008/07/26 تاريخ تحميل 2022/04/24.

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

هناك من يحصر عبارة الاستثمار الفلاحي في كلمة الفلاحة والتي تعني بالحقل وزراعة الأرض وتتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها الفلاح كزراعة الأرض لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات لإنتاج الحليب والصوف، اللحوم والجلود..... الخ، ولكن هذا التعريف ضيقاً نظراً لتطور الأنشطة الفلاحية وكبر أسواق الغذاء في الفترة الراهنة وكذلك تشمل الفلاحة أي عمل أخربها، لإعداد المحاصيل لسوق وتسليمه للمخازن أو الوسطاء.¹

يلخص مفهوم الاستثمار الفلاحي على أنه جهد مبذول في خدمة الأرض وتربية الحيوانات من خلال تجسيد مشاريع بالاعتماد على تكنولوجيات جديدة للإنتاج من أجل رفع المنتجات كما ونوعاً.

- المطلب الثاني: أهمية وأهداف المشاريع الاستثمارية الفلاحية

يمكن إجمال أهداف وأهمية المشاريع الاستثمارية الفلاحية في هذا المطلب.

- الفرع الأول: أهمية المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

للاستثمار الفلاحي دور كبير وأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى إستراتيجية الاستثمار التي تحقق أهدافه على المدى الطويل والقصير.

ترجع أهمية الاستثمار الفلاحي إلى:²

- استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط الفلاحي.
- إن الاستثمار الفلاحي يؤدي إلى زيادة في الناتج الزراعي بصفة خاصة وفي الناتج القومي الإجمالي لدولة بصفة عامة.
- تعتبر الفلاحة هي المصدر الأساسي لتزويد السكان باحتياجاتهم الغذائية، ولذلك فإن الاستثمار الفلاحي يؤدي إلى زيادة في مقدرة الدولة على مواجهة الطلب المتزايد في الغذاء.
- إن الاستثمار الفلاحي يؤدي إلى زيادة في حصة الدولة من العملات الأجنبية من خلال التصدير.
- يعتبر الدخل الفلاحي ذو أهمية خاصة في تكوين الاستثمارات اللازمة لتنمية قطاعات أخرى.
- الاستثمار الفلاحي يؤدي إلى توسيع سوق المنتجات الصناعية حيث الاستثمار الفلاحي يؤدي إلى زيادة دخول الفلاحين وهذا يؤدي إلى زيادة نمو قطاع الصناعة، وبذلك فالاستثمار الفلاحي يعتبر عاملاً مساعداً للتنمية الصناعية من هذه الوجهة.
- تتركز التنمية الزراعية في كثير من المجتمعات النامية على استصلاح الأراضي البور والأراضي الجديدة، وتحسين التربة واستخدام المخصبات، وتوفير الري اللازمة واستخدام الأدوات الزراعية الحديثة، والاهتمام بتصنيع المنتجات الزراعية، وتوفير القروض العينية والنقدية للمزارعين سواء عن طريق الجمعيات التعاونية أو البنوك.

¹ جواد سعد العارف، الاقتصاد الفلاحي، دار الراية لنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 1، 2009، ص 81.

² محمد أمين شيشتاوي، محاضرات في مقياس الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بمشعر قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة بنها مصر، 2013، ص

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

- تساهم بدور كبير في الموارد الخام اللازمة لقطاع الصناعة.

الفرع الثاني: أهداف المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

أهداف الاستثمار الفلاحي عديدة ومتكاملة حيث يمكن تحقيق أهداف كلية أو جزئية في سياق دورة استثمار بتحقيق أهداف صغيرة وهذا التكامل يعني الكثير من الاجتماعية والاقتصادية تتحقق حتى وهي غير مستهدفة ومن بين أهم الأهداف التي يحققها الاستثمار الفلاحي ما يلي: ¹

- توفير الموارد الأولية لصناعة والزراعة الصناعية.

- تكوين التغذية وتحسين مستوياتها.

- تنمية المناطق الجغرافية والفئات المقصودة من الفلاحين.

- تكوين تدفقات السلعية الضرورية والنقدية للبحث وتطوير الأسواق ويمكن تجزأت الأهداف العامة إلى ما يلي:

- الزيادة في الإنتاج وتنويعه وتحسينه.
- حماية الأرض وصيانتها.
- توفير العمل لجميع الفئات وتقليص معدلات الهجرة والتوازن الاجتماعي.

المطلب الثالث: مقومات القطاع الفلاحي ومتطلبات التمويل فيه.

تعتبر الفلاحة من أهم الأنشطة الاقتصادية كونها تعد مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية وغيرها من المواد بالإضافة إلى إمداد القطاعات الأخرى بكثير من المواد الإنتاجية.

الفرع الأول: مقومات القطاع الفلاحي.

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر من أهم القطاعات الإستراتيجية، وذلك لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله لأن يكون عصباً حساساً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ومن أهمها: ²

1-الموارد الطبيعية: وتتمثل في:

- الأراضي الزراعية: وتشكل الأراضي الزراعية ما بين 16.5% المساحة الكلية للبلاد والجزائر بذلك تمتلك أراضي صالحة للزراعة تمكنها من تلبية احتياجاتها الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد.

¹ ربيع بو عريوة، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الابيض المتوسط، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2017/05/24، ص 07.

² إسماعيل شعباني، خصوصية الأراضي الزراعية في الجزائر، مجلة les cahiers du Creed، العدد 49، 1999، ص 03.

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

الجدول (01): مساحة الأراضي المزروعة. الوحدة: هكتار

2011/2010	2010/2009	2009/2008	2008/2007	
42443860	42444350	42466920	42435990	الأراضي الزراعية

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

- الموارد المائية: إن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها وتقدر الموارد المائية في الجزائر ب 20 مليار منها 13 مليار من الموارد المائية والسطحية و 7 مليار من الموارد المائية الجوفية.

2- الموارد البشرية: يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لمختلف القطاعات الإنتاجية وخاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتوفرة وتعد الجزائر من الدول التي تعتمد في إنتاجها الفلاحي على العنصر البشري في إنتاجها الفلاحي نظرا لأن معظم العمليات الفلاحية لا تزال تنجز يدويا وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر بعض العمليات مما جعل هذا القطاع يساهم بشكل فعال في سياسة التشغيل بالجزائر.

3- الموارد النباتية والحيوانية:

- الموارد النباتية: يعتبر الإنتاج النباتي من أهم مصادر الإنتاج الفلاحي لما له أهمية من توفير احتياجات الغذائية للسكان، توفير العملة الصعبة من خلال عائدات الصادرات من السلع الغذائية، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها كمخزونات وسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، ولقد عملت الجزائر على تطوير هذا الإنتاج وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب، البق ولبات الجافة، الحمضيات والكروم.

- الموارد الحيوانية: تتصف تربية الحيوانات في الجزائر بالتنوع حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة والواسعة الانتشار، إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف، والذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم.

أصبحت الدولة تشجع وتدعم القطاع الخاص وتوفر له كل الإمكانيات المادية والمعنوية بالإضافة إلى دعم الشباب وخاصة أصحاب المؤهلات العلمية المتعلقة بالفلاحة في الاستثمار في هذا القطاع وخاصة في مجال تربية النحل والأغنام والأبقار، وتقديم الرعاية البيطرية والإرشاد الفلاحي في هذا المجال.

الفرع الثاني: متطلبات التمويل في القطاع الفلاحي.

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

يستوجب الاستثمار الفلاحي عدة متطلبات منها:¹

- 1- زيادة مساحات الأراضي الفلاحية من خلال استزراع أكبر مساحات ممكنة، أو من خلال عمليات الاستصلاح الجديدة التي تدخل مساحات مهمة في النشاط الزراعي.
- 2- توفير الإمكانيات الضرورية للاستفادة من موارد المياه الموجودة، والعمل على تنميتها وتوفير موارد جديدة.
- 3- الحد من النزوح الريفي، لأنه يؤدي إلى إيجاد فرص عمل كافية لقوة العمل المتنامية في المجتمعات الريفية التي تهجرها إلى المدن للسعي نحو إيجاد عمل هناك. مما يساهم في الوقت نفسه بتنظيم المدن وجعلها بالمستوى المطلوب من حيث الخدمات والفعاليات والمجال الجغرافي المدني المناسب للحياة الجيدة.
- 4- رفع الإنتاجية الفلاحية في المجتمعات الريفية وإيجاد أشكال مناسبة لزيادة القيمة المضافة في المنتج الفلاحي، سواء من خلال المكننة أو من خلال التسويق المناسب للسلع الفلاحية وزيادة فرص المنافسة فيها.
- 5- زيادة فاعلية البحث العلمي الفلاحي، الذي يحتاج إلى شروط مناسبة كي تطبق نتائجه ومخرجاته. وهذا في أغلبه يحتاج إلى مزيد من الاستثمارات في المجال الفلاحي.
- 6- تنمية الثروة الحيوانية التي تحتاج إلى كثير من الاهتمام على عدة أصعدة متعددة كإنتاج الأعلى فتحسين السلالات وتحسينها من الأمراض مع ربطها بحاجات السوق والمجتمع الريفي المنظم.
- 7- تنمية الثروة السمكية وتطويرها من خلال أسس علمية حديثة. ولعل هذا القطاع من أكثر القطاعات الفلاحية حاجة للاستثمار ومن أكثرها قدرة على إيجاد ربحية سريعة، خاصة في أماكن مرور تيار كيناري والصومال البارد مقابل تيارات شواطئ المغرب العربي (المغرب وموريتانيا).
- 8- توفير المنتجات الفلاحية (النباتية والحيوانية) لضمان تحقيق جملة من الأهداف أهمها ما يلي:
 - أ- إيجاد فرص عمل جديدة.
 - ب- زيادة القيمة المضافة في المادة الأولية والقدرة على استيعابه، كما يحصل في الدول المتقدمة.
 - ت- إيجاد حالة توازن في الأسواق العربية بين العرض والطلب فالصناعة قادرة على امتصاص الفائض من المنتج الفلاحي.
 - ث- تأمين المادة الغذائية في الأسواق في الأوقات جميعها. حيث يمكن تخزين المنتج الفلاحي المصنع مدة زمنية.
 - ج- توفير إمكانات مهمة للتسويق الفلاحي المناسب والمنافس أيضا خاصة في الأسواق العالمية.

¹داددي جمعة، إجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية، مذكرة نيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد درارية، أدرار، 2018/2019، ص 13.

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

9- تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة، من خلال ربط الشباب بالعملية الاقتصادية الوطنية والقومية، ومن ثم حل معظم الأزمات التي تنشأ في المجتمع.

10- تحقيق الربح الاقتصادي المناسب لأصحاب رؤوس الأموال في مجالات اقتصادية اجتماعية بعيدة عن الاستثمارات الوهمية وغير الإنتاجية وهذا يضمن بقاء الأموال داخل الدولة بحيث لا تتعرض للتآكل في الأزمات الاقتصادية والسياسية العالمية الكبرى.

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

المبحث الثالث: التمويل الفلاحي.

يعتبر التمويل حاجة ضرورية للإنجاز المشاريع الإنتاجية في وقتها لأن التمويل الذاتي للمؤسسات لا يكفيها لإنجاز ففتوجه إلى طلب التمويل من جهات خارجية فالقطاع الفلاحي هو الآخر يحتاج لمثل هذا التمويل كغيره من القطاعات لنهوض بهذا القطاع وازدهاره.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي ومصادره.

يعتبر التمويل الركيزة الأساسية لنشاط الفلاحي وهذا الأخير يحتاج إلى لتمويل أكثر من الناحية الكمية ومن ناحية الاختصاص في المجال الفلاحي بحكم طبيعته الموسمية ومخاطره العالية.

الفرع الأول: مفهوم التمويل الفلاحي.

التعريف 01: "إن التمويل الفلاحي هو عبارة عن قروض فلاحية هي في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل والقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي"

التعريف 02: "هو توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم، ويتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيتها وتدعيم الري لاستخدام الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة.

التعريف 03: " هو توفير التمويل اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي بغض النظر عن مصدره إن كان من خلال الاقتراض الزراعي أو التمويل الذاتي.¹

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التمويل الفلاحي يعني توفير الأموال اللازمة للنشاط الفلاحي، وكذا منح التسهيلات للفلاحين التي تضمن الاستمرار والنجاح في العمل الذي يوفر الاحتياجات الضرورية لهؤلاء الأفراد.

الفرع الثاني: مصادر التمويل الفلاحي.

في الكثير من الأحيان يجد الفلاح نفسه في حاجة إلى الأموال ليقوم باستخدامها في العمليات الإنتاجية وخاصة في بعض المواسم كموسم الحرت أو الحصاد مثلا لشراء البذور وتشغيل العمال ونقل المنتج ...، والاحتياجات الاستهلاكية لهذا نجد معظم الفلاحين يلجئون إلى الاقتراض حيث مصادر الإقراض متعددة ويتم الاقتراض إما:²

- عن طريق الاقتراض من الأفراد.

¹ نوفل سمالي، وآخرون، واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وإمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية لتمويل المصرفي الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد الأول 2020، ص 835.

² ياسمين زرع نوح، إشكالية التنمية المستخدمة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 191.

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

- عن طريق البنوك التجارية: يتم بمقتضاها البنك الإقراض مقابل فائدة معينة ومحددة أن يمنح عميلا بناء على طلبه سواء حالا أو بعد مدة معينة تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية.

- عن طريق التعاونيات والصناديق التعاضدية: ويكون من خلال جمعيات تعاونية زراعية تؤسس في المناطق الزراعية لأهداف متعددة ولكن التمويل الزراعي هو هدفها الأساسي وتأخذ الدولة على عاتقها مهمة تأسيس هذه الجمعيات الإشراف عليها ودعمها وتمويلها.

- عن طريق مؤسسات التمويل الفلاحي: تتمثل مؤسسات التمويل الفلاحي في نوعين هما:

1- المؤسسات التي تمول الفلاح عينا:

هي عبارة عن تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل، كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين وخاصة المواد التي هم في حاجة إليها، يعني بعبارة أخرى تمنح المزارعين البذور، الأسمدة، الخدمات... الخ

كما يمكن أن تكون هذه القروض في شكل ماشية، عتاد فلاحي من اجل تهيئة الأرض واستصلاحها.

2- المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية: في الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR: هو بنك تجاري ومكلف بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكل الأنشطة الممتدة والمتممة للزراعة كذلك الصناعات المرتكزة على الزراعة وكذلك الحرف التقليدية وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة بالريف، وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي إضافة إلى نشاطه كبنك تجاري.
- الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية FNDRA: يدعم الصندوق النشاطات الفلاحية سواء كان تقبل المستثمرة الفلاحية (تحليل التربة، تهيئة الأراضي الفلاحية، الري...) أو خلالها أو بعدها (الصناعات الغذائية..) والتي تخص:

- تنمية الإنتاج والمر دودية الفلاحية وكذلك تسويقه وتخزينه.

- حماية وتنمية الثروات الحيوانية والنباتية.

- تدعيم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.

- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA: تم إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي منذ 1972، وأعيد تأسيسه بموجب عقد توثيقي سنة 1998 كشركة مدنية ذات أسهم مكونة من أشخاص طبيعيين واعتباريين.

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

- الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA: يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أحد فروع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وكان نتيجة إرادة الفلاحين لحماية بعضهم ضد الأخطار التي يتعرضون لها خلال نشاطهم.

المطلب الثاني: شروط نجاح التمويل الفلاحي

حتى تكون سياسة التمويل لقطاع الفلاحة ناجحة وفعالة يجب مراعاة الأسس التالية:¹

- 1- لكي يكون القرض فعال يجب أن يهيئ المناخ المناسب لاستعماله حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي.
- 2- إن إمكانية الفلاح محدودة والمحاصيل متغيرة باستمرار، لذا يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار تقديم قرض بسعر فائدة مناسب.
- 3- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من هذه القروض في الوقت المناسب.
- 4- يجب على الفلاحين التأمين على المحاصيل الزراعية لدى المؤسسات المتخصصة.
- 5- يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها.
- 6- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض الفلاحية تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا للدفع.
- 7- يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيرادا يكفي لتسديد والدفع الفوائد عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.

المطلب الثالث: آليات التمويل البنكي للقطاع الفلاحي

تعمل الدولة على تشجيع القطاع الفلاحي وذلك من خلال منحه عدة تسهيلات التي تتمثل في القروض الخاصة بهذا القطاع والمخول له بمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومن أبرز هذه القروض نجد قرض الرفيق وهو قرض استغلال ويعد الوسيلة المتوفرة أمام الفلاحين لمواجهة العوائق الموسمية التي تواجههم إضافة إلى قرض التحدي وهو قرض وهو قرض موجه للاستثمارات الفلاحية كما نجد الائتمان الإيجاري سننطرق لهم كما يلي:²

- 1- **قرض الرفيق:** قامت الدولة بطرح قرض الرفيق بتاريخ 2008/07/24. لمساعدة الفلاحين على حل مشاكلهم، حيث يعتمد هذا القرض أساسا على توفير المواد الأولية التي يحتاجها الفلاح، كبناء مستنمرة فلاحية أو تهيئة الأرض أو شراء الأدوية والأسمدة..... الخ

¹ محمد سعيد العتيق، مبادئ الاقتصاد الزراعي، منشورات جامعة حلب، سوريا، 2006، ص 288.

² نفس المرجع السابق، ص 300.

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

وهو قرض استغلال مدعم من قبل الدولة لغرض تمويل المستثمرات الفلاحية سواء كانت فردية أو تعاونيات أو مجتمعات اقتصادية، ومن المجالات التي يشملها هذا القرض:

- تربية الحيوانات.
 - اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها.
 - اقتناء الأغذية الحيوانية.
 - اقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية.
- والأشخاص المعنيين بهذا القرض: كل الفلاحين والمربيين مهما كانت الطبيعة القانونية التي ينشطون فيها.
- ومن مميزات هذا القرض:

- هو قرض لمدة سنتين.
- تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التغطية الكاملة للفائدة.
- أي مستفيد من القرض يسدد ما بين 6 و 24 شهرا يستفيد من دفع جميع الفوائد من قبل الوزارة وكذلك يستفيد بقرض آخر من نفس الصيغة للفترة التالية.
- أي مستفيد من القرض الرفيق ولا يسدد في مدة سنتين يفقد حق تسديد الفائدة من طرف الدولة.

-2- قرض التحدي: إن قرض التحدي هو قرض استثماري محسن يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة.

وهذا القرض يشمل عدة مجالات منها:

- إنشاء معدات وتحديث مستثمرات الفلاحة وتربية الحيوانات.
 - تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية والغير مستغلة.
- لهذا القرض إجراءات محددة للحصول عليه وتتمثل في:

- أشغال التحضير، التهيئة وحماية الأراضي.

- عمليات تطوير الري الزراعي.

- الكفالة في حالة وجود تعاونيات.

- ضمانات للمعدات.

الفصل الثاني: تمويل الاستثمارات الفلاحية وآلياته

- تأمين متعدد المخاطر.

3- التمويل الاجاري: يعتبر هذا النوع من أهم الأساليب التمويلية المستحدثة، خاصة مع تزايد الاهتمام بتجديد الآلات وتطويرها، ويشمل القرض الاجاري الأجهزة الصغيرة وكذلك الآلات الضخمة.

هو عبارة عن اتفاق تعاقدى بين مؤسسة التأجير (مؤجر) والعميل (المستأجر) وبموجبه يحق للمستأجر الانتفاع بالأصل (المأجور) خلال فترة زمنية محددة وذلك مقابل أقساط دورية يتم الاتفاق عليها مسبقا على أن تنتقل ملكية الأصل في نهاية العقد إلى المستأجر تلقائيا أو مقابل مبلغ متفق عليه.

ولهذا التمويل عدة خصائص منها:

- تتم عملية القرض الاجاري بين ثلاثة أطراف المورد والمؤجر والمستأجر، حيث يتم اختيار الأصل من قبل المستأجر ويقوم المؤجر بشرائه من المورد.
 - القرض الاجاري يكون متوسط أو طويل الأجل، نظرا لطبيعة الأصل المؤجر.
 - في نهاية فترة العقد للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات إما تجديد العقد وإما شراء الأصل أو عدم التجديد والشراء.
- ويتخذ هذا النوع من التمويل أشكالا عديدة منها:

- التأجير ثم البيع.
- الاستئجار التشغيلي.
- التأجير التمويلي.

تتمثل أهم الشروط وكيفيات إيجار العتاد للاستعمال كما يلي:

* تحديد شروط إيجار. / تحديد ملكية العتاد. / تحديد المدة. / التسديد المسبق. / التنازل عن العتاد. / شراء و ضمان وتسليم واستلام العتاد. / الاستعمال والصيانة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن عملية التمويل التي تمارسها البنوك لها أهمية كبيرة في جميع مراحل الدورة الإنتاجية، فالنسبة للقطاع الفلاحي الذي يعد نموه واستمراره أحد أهم ضروريات دول العالم اليوم، وهذا لكونه المصدر الغالب الذي يوفر الغذاء اليومي للأفراد، كما أنه يساهم في استيعاب عدد كبير من اليد العاملة نظرا الخصوصية منتجاته، فلاحظنا أنه من المهم أن يكون هناك تمويل لهذا القطاع متمثلا في القروض البنكية.

أيضا تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم آليات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي وتوصلنا إلى الشروط الواجب توافرها لنجاحه مع سياسة التمويل البنكي، والتي حسب رأينا أهم شرط فيها هو تهيئة المناخ المناسب للقروض أي معرفة إلى أي مدى يمكن استغلال هذا القرض، والعوائد المتأتية من استخدامه والتكاليف المترتبة عليه، وهذا يكون قبل طلب القرض.

الفصل الثالث:

دراسة حالة تمويل الاستثمارات
الفلاحية بينك الفلاحة والتنمية
الريفية بواسطة قرض التحدي

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي

تمهيد:

بعد دراستنا للجانب النظري لموضوع أهمية القروض البنكية في تمويل الاستثمارات الفلاحية سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي إسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ما هو موجود في الواقع ومن ثم إبراز الفجوة بينهما ومحاولة معالجتها.

لذلك قمنا بتربص ميداني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة – بومرداس 623- من أجل الوقوف على كيفية تمويل مشروع استثماري فلاح، ولدراستنا للجانب التطبيقي تم الاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة.

وانطلاقا من الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، سنتطرق إلى نظرة شاملة عن البنك وذلك من خلال تقسيمنا لهذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

- **المبحث الأول:** عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- **المبحث الثاني:** تقديم وكالة بومرداس 623.
- **المبحث الثالث:** دراسة حالة تقديم قرض التحدي لمستثمر فلاح.

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لقد رأت السلطات الاقتصادية وجوب إنشاء مؤسسة مالية تتحمل عبء التمويل الفلاحي وقد تمثلت في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يعد من أهم البنوك وأكثرها شيوعا في جميع الولايات على الإطلاق.

المطلب الأول: نشأة وتعريف لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكلها التنظيمي:

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بموجب مرسوم رقم 105/82 بتاريخ 13 مارس 1982م، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، وجاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، بحيث صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية، ويمثل المركز 688 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك وقد مر هذا البنك بعدة مراحل نذكرها فيما يلي:

أولا: الفترة الممتدة من 1982 إلى 1999م.

1- من 1982 إلى 1990: خلال السنوات الثمانية الأولى، كان هدف البنك المنشود هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية، وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا الاختصاص كان منصوب عليه في إطار الاقتصاد المخطط.

2- فترة 1990 و1991: بصدر قانون 90/10 وسع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية آفاقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقة مميزة في المجال التقني، هذه المرحلة كانت بداية لإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي 1991، وتطبيق نظام «SWIFT» لتطبيق عمليات التجارة الخارجية.

3- في 1992: تم وضع برمجيات (progiciel Syba) مع فروع المختلفة للقيام بالعمليات البنكية من تسير القروض، عمليات الصندوق للودائع، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن، إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية وإدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات.

4- في 1993: تم إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.

5- في سنة 1994: تشغيل بطاقة السحب والتسديد BADR.

6- في سنة 1996: إدخال عملية الفحص السلبي Télértraitement وفحص إنجاز العمليات البنكية عن بعد.

7- في سنة 1998: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.¹

ثانيا: الفترة الممتدة من 2000 إلى يومنا هذا.

¹ الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي

المرحلة الحالية تميزت بوجود التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة وجعل نشاطها ومستوى مردودها يسايران قواعد اقتصاد السوق في مجال تمويل الاقتصاد، كما رفع البنك من حجم القروض ومن مستوى معونات القطاع الفلاحي، مع وضع برنامج خماسي يركز خاصة على عصرنة البنك وتحسين الخدمات، ونتج عن هذا البرنامج الإنجازات التالية:

- القيام بفحص دقيق لنقاط قوة وضعف البنك وإنجاز مخطط تسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية، وكان هذا في سنة 2000.
- تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم برنامج (SYBU) كزبون مقدم للخدمة وهذا في سنة 2002.
- إعادة النظر في تقليل الوقت وتخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض لمدة تتراوح بين 10 و90 يوم سواء بالنسبة لقروض الاستغلال أو قروض الاستهلاك.
- إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.
- إنشاء تطبيق آلي يختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الإقراضي.

الفرع الثاني: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جميع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الجمهور والأعوان الاقتصادية لغرض إقراضها للآخرين الذين هم في حاجة إلى التمويل، وينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وإنعاشه، حيث يعتبر البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية.

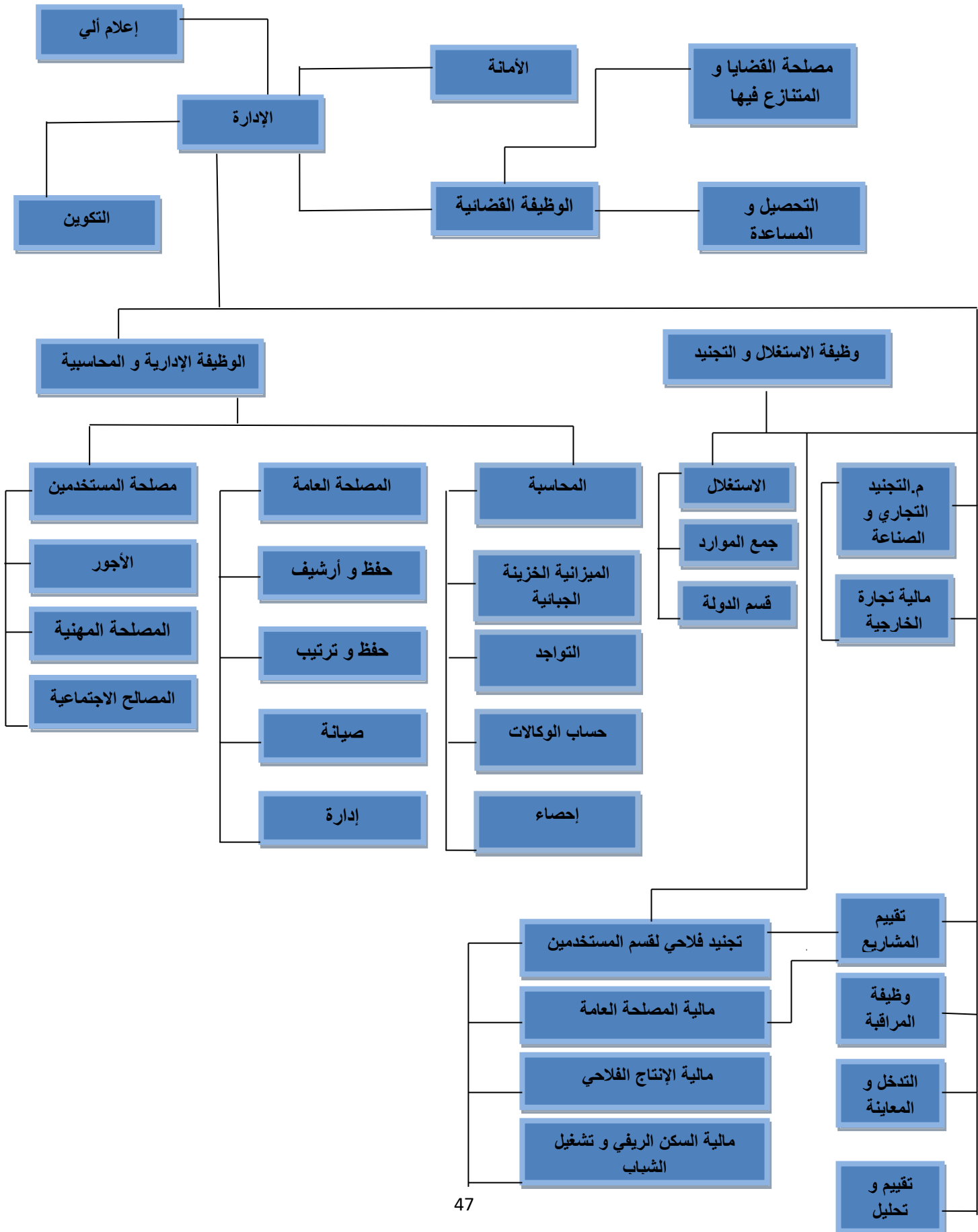
تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك و ألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيهما، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 54 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000000 دج لكل سهم مكتتبه كلها من طرف الدولة.

وحتى يتسنى لهذا البنك القيام بمهامه على أحسن وجه، فقد ورث من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية جهوية و140 وكالة، وفي يناير من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و173 وكالة، وفي سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح يشق طريقه بحوالي 330 وكالة مؤطرة بحوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف وبهدف اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاوّل نشاطها في السوق البنكية الجزائرية قام بتنويع منتجاته وخدماته المتضمنة أبعاد الجودة الشاملة.¹

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية. (الشكل 06)

¹ وثائق مقدمة من طرف البنك.

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي



الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف البنك.

المطلب الثاني: المبادئ التي يركز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه:
- **أولاً: مبدأ الاستغلال:** يهتم البنك بالزبون ويحرص على حسن استقباله ويقدم له الخدمات المطلوبة والمعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية.
- **ثانياً: مبدأ القرض والمخاطرة:** بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين له الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك حريص عليهم وملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك إثبات خطي ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.
- **ثالثاً: مبدأ السيولة:** يتعامل البنك مع زبائنه لذا يجب أن يكون جاهز لطلباتهم وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.
- **رابعاً: مبدأ الخزينة:** ويتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزانة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.
- **خامساً: مبدأ الأمن:** وهنا يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاتها لتجارية وادخار أمواله تفادياً للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلاً، فالبنك جهاز أمن مطالب وملزم بالمراقبة الصارمة.

المطلب الثالث: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

من أجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حالياً بالتغيرات الجذرية، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة بنكية كبيرة تحظى باحترام وثقة المتعاملين الاقتصاديين، والأفراد العملاء على حد سواء، بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي.¹

الفرع الأول: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- 1- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة.
- 2- تحسين العلاقات مع العملاء.
- 3- تحسين نوعية الخدمات.
- 4- الحصول على أكبر حصة من السوق.

¹ وثائق مقدمة من طرف البنك.

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي

5- تطوير العمل البنكي قصد تحقيق مرد ودية أكبر.

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهيكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجؤه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

1- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين.

2- توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.

3- التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.

الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط البنكي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

1- تنفيذ جميع العمليات البنكية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.

2- إنشاء خدمات بنكية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.

3- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض.

4- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.

5- تقسيم السوق البنكية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط البنكي.

ومن أجل إعطاء منتجات وخدمات بنكية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المر دودية، قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القرض، كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض، وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد، مع محاولة الحصول على امتيازات ضريبية.¹

¹ وثائق مقدمة من طرف البنك

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي

المبحث الثاني: تقديم وكالة بومرداس 623

سننتظر في هذا المبحث إلى التعرف بالوكالة المستقبلية، مهامها بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي لهذا قسمنا المبحث إلى ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: التعريف بوكالة بومرداس 623:

تم إنشاء وكالة بومرداس رقم 623 في 2006 / 01/06 مع زيادة الحاجة إلى تمويل المستثمرين الفلاحين، خاصة وأن منطقة بومرداس هي منطقة ساحلية صالحة للزراعة. وباعتباره بنك يهدف إلى تمويل النشاط الفلاحي فإنه يعطي امتياز للمهن الفلاحية ويمنحها قروض بشروط سهلة أي بسعر فائدة أقل و ضمانات أخف.

المطلب الثاني: مهام وكالة بومرداس 623 وهيكلها التنظيمي:

الفرع الأول: مهام وكالة بومرداس 623.

تتمثل المهام التي أنشأت من أجلها الوكالة في:

1. تنفيذ مختلف العمليات البنكية الموكلة لها من طرف الزبائن وتحسين العلاقات التجارية مع الزبائن الجدد.
2. منح قروض متنوعة لتمويل المؤسسات الاقتصادية ومتابعتها.
3. قبول الودائع من الجمهور وفتح حسابات للزبائن سواء بالعملة الصعبة أو المحلية.
4. العمل على تعبئة الضمانات اللازمة.
5. إعداد التقرير السنوي حول نشاطها.
6. منح قروض متنوعة لتمويل الفلاحين وتنمية القطاع الفلاحي.
7. ترقية النشاطات الفلاحية، الحرفية والصناعية المرتبطة بالفلاحة.
8. تنمية المناطق الريفية.
9. الترقية الاقتصادية للعالم الفلاحي.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة بومرداس 623:

تعتبر وكالة بومرداس من أهم وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية بومرداس وهي مقسمة كما يلي:

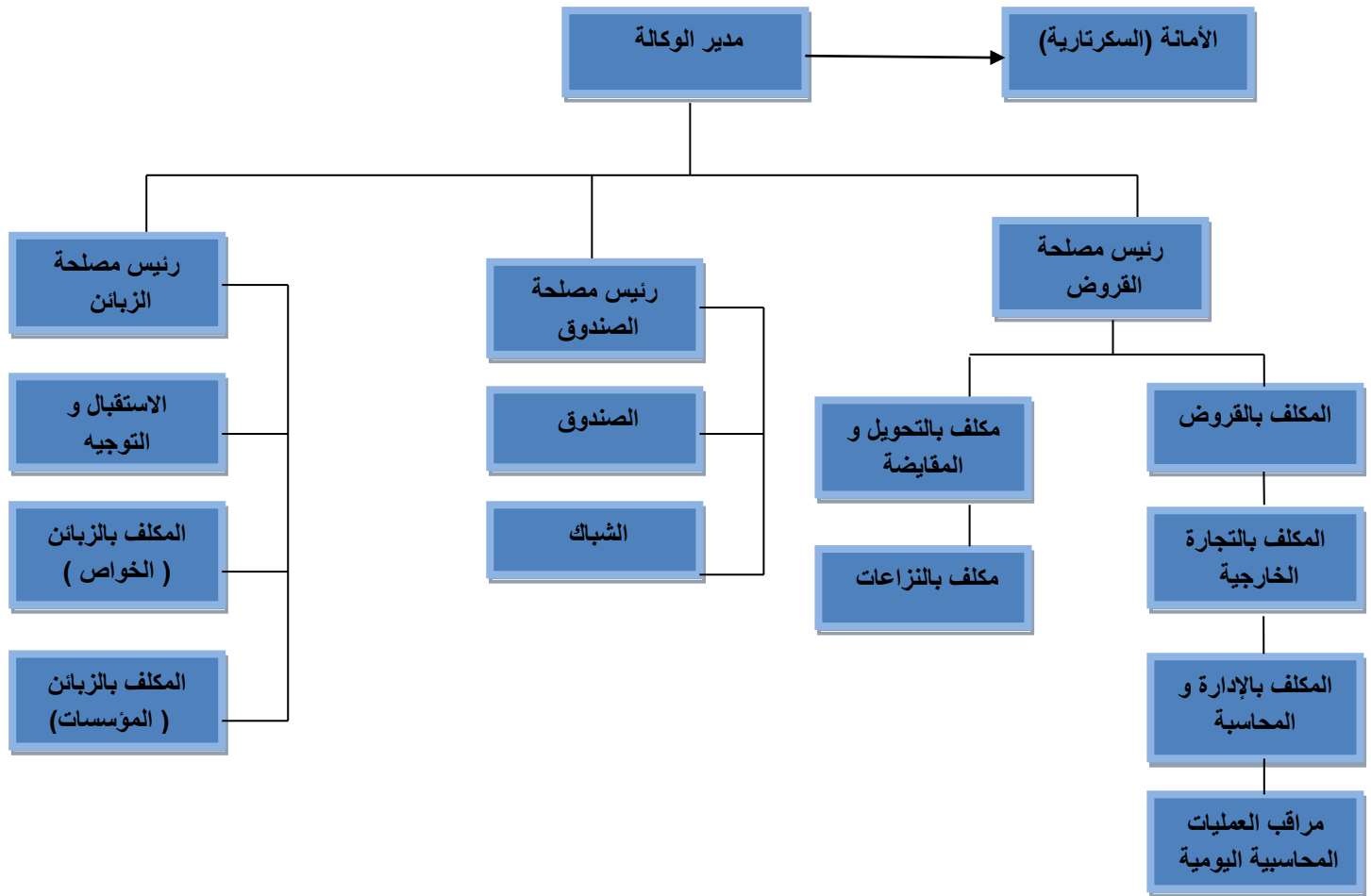
1. مدير الوكالة: ويعتبر المسؤول الأول على الوكالة والمكلف بتطبيق سياساتها التنموية.
2. الأمانة (سكرتارية): تتمثل مهامه في مساعدة المدير والربط بينه وبين مختلف الأنشطة.
3. مصلحة الزبائن: تهتم هذه المصلحة بالزبون بمعنى كل المصالح التي توجه الزبون عند حضوره إلى الوكالة وتنقسم إلى:

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي

- استقبال والتوجيه.
- المكلف بالزبائن (الخواص)
- المكلف بالزبائن (المؤسسات).
- 4- **مصلحة الصندوق:** تعتبر من أهم المصالح في الوكالة والتي يساهم على حمايتها وضمان مركزية الأموال فيها بالشكل الذي يسمح للزبون بوضع الودائع وسحب الأموال بكل سرية وتنقسم إلى:
 - الصندوق.
 - الشباك.
- 5- **مصلحة القروض:** هذه المصلحة تهتم بالزبون المقترض وكل ما يتعلق بالإقراض، ومهمتها هي تجسيد السياسة الموضوعية من طرف الإدارة العليا وخاصة فيما يخص تقديم القرض، وتتألف من:
 - مكلف بالقروض.
 - مكلف بالتجارة الخارجية.
 - مكلف بالإدارة والمحاسبة.
 - مراقبة العمليات المحاسبية اليومية.
 - المكلف بالتحويل والمقايضة.
 - مكلف بالنزاعات.

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لوكالة بومرداس 623

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي



المصدر: من إعداد طالباتان اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

المطلب الثالث: أنواع القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بالنظر إلى أهمية القروض بالنسبة للبنك التجاري، يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم عدة أنواع من القروض لزيائنه، وتنقسم إلى:

1- قروض الاستغلال:

1-1- قرض الرفيق: هو قرض موسمي مدته 12 شهر بدون فوائد وفوائده تتكفل بها النولة يمكن تجديد القروض إذا سدد المستفيد قرضه في أجاله وهو قرض قصير الأجل يوجه للفلاحين. والغرض من القرض: شراء بذور، شتلات، أسمدة، مواد معالجة، أغذية حيوانات كل أصناف وسائل التروية، مواد دوائية، بيطرية.

1-2-قرض الرفيق للتصدير: مدته عام موجه للمصدرين مثل: التمور، المواد الغذائية، الضمان هو رهن الأرض، تأمين الآلات التي أخذها المرة الأولى في القرض تصبح ضمانا للبنك والكمبيالات.

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي

1-3- قرض الاعتماد الإجاري: موجه للفلاحين في إطار اقتناء معدات فلاحية مثل: جرار.... الخ بدون فوائد، الدولة تدعم بنصف والبنك بالنصف الآخر مدته 7 سنوات.

والضمانات هي: البطاقة الرمادية تصبح باسم البنك، عقد الانتماء الإجاري يتم من طرف البنك والزبائن ومصالح السجل التجاري.

2- قروض الاستثمار:

1-2- التمويل الثلاثي: البنك والمؤسسة يمولا الطرف الآخر مثل: ANANDECNAC, ANGEM ، بدون فوائد الدولة تتكفل بالفوائد ومدة القرض 8 سنوات، عامين مدة سماح والسنوات المتبقية يتم فيها تسديد الدين والضمانات التي تتعلق بهذا النوع هي:

- إذا كان القرض عبارة عن آلات ، الرهن الحيازي للآلات هو الضمان.

- إذا كانت سيارة أي أن الآلة تتحرك تشتغل الرهن هذا البطاقة الرمادية ترجع على اسم البنك أي تصبح مرهونة للبنك.

- صندوق تأمين لوطني، إذ لم يسدد الشخص القرض يتولى هذا الصندوق تأمين الشامل للعتاد مع تجديد كل عام خلال فترة القرض والكمبيالة أيضا يتم المتابعة بها إذا لم يسدد القرض.

2-2- قرض التحدي: هو قرض استثماري مدعم ب 5 سنوات الأولى ب 100 % ونسبة الفوائد 0% في مناطق الجنوب ومناطق الشمال 3 سنوات يأخذ القرض حسب النشاط الذي يزاوله مدته 7 سنوات عامين سماح و 5 سنوات استهلاك القرض و 1 مليار لكل هكتار عندما يفوق 10 هكتارات يعطونه 10 مليار سننيم.

والعناصر التي تتضمن هذا النوع من القرض هي:

- استعمال البيوت البلاستكية.

- بناء إسطبل حيوانات.

- تطوير الرعي الفلاحي.

- تربية الأغنام والأبقار.

وضماناته هي: رهن المعدات، رهن الأرض ببيضاء، مبنى لتغطية القرض كملحق.

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي

المبحث الثالث: دراسة حالة منح قرض التحدي لمستثمر فلاح

تقدم السيد "س" لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل طلب قرض بهدف شراء أبقار حلوبة إلى جانب زراعة العنب والحبوب وبناء إسبيل للأبقار مرفق ببياناته الشخصية (بطاقة التعريف، شهادة الميلاد، شهادة الإقامة....) والوثائق المبينة في ملحق 1.2.3.4

المطلب الأول: تقديم ودراسة ملف القرض:

إن ملف القرض الفلاحي يبدأ أولاً بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه المذكور أعلاه أمام المكلف بالزبائن، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من أجل الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض، و يتم معرفة المشروع الذي سينجزه، ثم يتم إصدار وصل استلام الملف (الملحق 4) ويتم تحديد موعد المعاينة الميدانية التي تكون من طرف لجنة من البنك و مكون على الأقل من المدير و موظفين من مصالح القروض و الزبون لمعاينة مقر المشروع ، والاطلاع على المساهمات العينية التي يساهم بها العميل في هذا المشروع، وبعدها تقوم هذه اللجنة بتحرير محضر المعاينة والتوقيع عليه. (الملحق 5).

ثم يحول الملف إلى المكاتب الخلفية عبر المشرفين (مشرف المكاتب الواجهة+ مشرف عن المكاتب الخلفية) وهذا الأخير يقوم بتحويل الملف إلى المكلفين بالدراسات أين يتم دراسة الملف مرة أخرى ثم يعقد اجتماع لجنة القروض لإعداد المحضر و التوقيع عليه ثم يبعث إلى المديرية الجهوية لإعادة دراسة واتخاذ القرار ويعاد إلى الوكالة مع قبول القرض و إبرام اتفاقية القرض (ملحق 7)، وبعد كل هذه المراحل تم منحه القرض وسلمه البنك شيك أولي أخذه الزبون "س" وسلمه إلى الممول لاقتناء العتاد وبعد ذلك يقوم البنك بزيارة ميدانية أخرى من أجل التأكد من أن العتاد موجود و يحرر محضر آخر (الملحق 8) وبعد هذا يقوم البنك بتسليم الزبون الشيك النهائي بقيمة القرض¹.

المطلب الثاني: تقديم المشروع.

يقوم البنك بدراسة بيانات المستثمرة الفلاحية ويصدر وثيقة تسمى بطاقة بيانات المستثمرة يجمع فيها كل البيانات المتاحة عن المستثمرة وجاء في هذه الوثيقة ما يلي:

- الاسم واللقب: السيد "س"

- تاريخ الميلاد: 1962/12/23.

- الصيغة القانونية: EX EAI 07 عودية سعيد، قورصو.

- المساحة الإجمالية: 18.89 هكتار.

- المساحة القابلة لزراعة: 18.80 هكتار.

¹ معلومات مقدمة من طرف المكلف بالزبائن.

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي

- مباني الحيوانات: إسطلين 1/ مساحته 12م² و 2/ مساحته 30م² يقدر ب 11000000 دج.

- نشاطه الرئيسي: شراء 75 بقرة حلوب وإنشاء وحدة لتربية الحيوانات، مع زراعة العنب والحبوب (القمح، الذرة، الشعير).

المطلب الثالث: دراسة المالية للمشروع:

بعد تقديم الوثائق المطلوبة تبين أن السيد " س " يرغب في الحصول على القرض لتمويل الأصول الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (02): الأصول التي تحتاج إلى تمويل

الأصول
زراعة الحبوب.
زراعة العنب.
شراء 75 بقرة (ذكر وأنثى).
إنتاج الحليب وإرضاع العجول.
آلات لحلب الحليب
آلات ومعدات صناعية.
آلة لري.

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على وثائق مقدمة من البنك.

حيث تتمثل فاتورة وإنتاجية كل أصل كما يلي:

1- الكمية المنتجة من الحبوب في 15 هكتار:

الجدول (03): كمية الحبوب المنتجة.

المجموع المردودية (قنطار)	إنتاج الهكتار الواحد (قنطار)	المساحة المزروعة (هكتار)	
1000	200	05	القمح
1500	300	05	الذرة
1500	300	05	الشعير
4000			المجموع

المصدر: اعتمادا على ملف مقدم من طرف البنك.

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي

2- مرد ودية العنب في 3 هكتار:

الجدول (04): إنتاج العنب.

إجمالي السعر (دج)	سعر البيع (دج)	إجمالي الإنتاج (قنطار)	الكمية المنتجة في الهكتار الواحد	المساحة (هكتار)	الاستثمار
1260000	7000	180	60	03	العنب

المصدر: من إعداد الطالبتين بواسطة ملف المقدم.

3- إنتاج الحليب وتربية العجول الصغيرة (ذكر وأنثى): وهم المنتج الرئيسي لهذا الاستثمار، حيث تبقى العجول 10 شهور في فترة رضاعة من الحليب المنتج.

معا أن إنتاج اليومي للحليب هو 22L و 6600L رضاعة لكل رأس.

كما يتم بيع الحليب ب تكلفة 53 دج مع بيع كل العجول بعد سنة.

والجدول التالي نبين فيه رأس المال المحقق:

الجدول (05): المبلغ الإجمالي من بيع العجول والحليب.

المبلغ الإجمالي (دج)	سعر الوحدة	البيع	الكمية في السنة	طبيعة الإنتاج	الاستثمار
2970000	90000	33	37	العجل (ذكور)	75 بقرة حلوب
2970000	90000	33	37	العجل (الإناث)	
26235000	53	495000	495000	الحليب	
32175000 دج					المجموع

المصدر: وثائق مقدمة من البنك

أي أن رأس مال المبيعات يتشكل من بيع العنب والعجول، الحليب حيث يصبح كالتالي:

إجمالي رأس المال = إجمالي العنب + إجمالي بيع العجول والحليب

إجمالي رأس المال = دج 1260000 + دج 3217500 = دج 33435000.

يتم حساب الإيرادات لسنوات المالية الخمسة مع توقع زيادة بنسبة 10% تم حسابها في جدول الموالى:

الجدول (06): تطور إجمالي رأس المال خلال 5 سنوات.

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي

السنوات	الزيادة في إجمالي رأس المال	رأس المال المتوقع
2015	33435000 x 1.00	33435000
2016	33435000 x 1.10	36778500
2017	36778500 x 1.10	40456350
2018	40456350 x 1.10	44501985
2019	44501985 x 1.10	48952183

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقاً من وثيقة مقدمة من البنك.

-4- شراء الأبقار الحلوبة:

تكلفة شرائها موضحة في الجدول:

الجدول (07): تكلفة شراء 75 بقرة حلوبة

المبلغ الإجمالي (دج)	سعر الوحدة (دج)	الكمية	تعيين
11550000	330000	35	أبقار سوداء
13000000	325000	40	أبقار حمراء
26268500	المجموع		

المصدر: اعتماداً على وثائق البنك.

-5- معدات حلب الحليب: هذه المعدات تحتاج إلى تمويل مبدئي كما يلي:

الجدول (08): تكلفة معدات حلب الحليب.

السعر الإجمالي	سعر الوحدة (دج)	الكمية	تعيين
335205	335205	01	خزان فولاذي مقاوم لصدأ 500 ل
58500	58500	01	مضخة لنقل الحليب
1355000	1355000	01	خزان الحليب 2000ل
503500	100700	05	آلة الحلب
356000.02	89000	04	السقي السريع
260820500	المجموع		

المصدر: إعداد الطالبتان اعتماداً على ملف مقدم من طرف البنك.

-6- آلات ومعدات صناعية:

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي

الجدول (09): تكلفة استثمار آلات ومعدات صناعية

السعر الإجمالي	سعر الوحدة (دج)	الكمية	تعيين
411840000	411840000	01	Tracteur DZAT 082
1099753.20	1099753.20	01	-Ramas presse torsadeur
201614.40	201614.40	01	-Faucheuse universer
267883.20	267883.20	01	Giro andeneur
334000000	334000000	01	Camion HINO
199900000	199900000	01	Navare s/c simple cabine
10036850.80	المجموع		

المصدر: وثيقة ممنوحة من البنك.

-7- شراء آلة الري:

الجدول (10): تمويل آلات الري.

سعر الإجمالي	سعر الوحدة (دج)	الكمية	تعيين
410000.01	20500000	02	آلة الري (رشاشات)

المصدر: من إعداد الطالبان.

- التكلفة الإجمالية للمشروع هي:

الجدول (11): التكلفة الإجمالية

المبلغ	تعيين
2626850000	تكلفة شراء أبقار حلوبة
260820500	تكلفة شراء معدات حلب الحليب
1003685080	تكلفة شراء آلات ومعدات صناعية
410000.01	تكلفة شراء آلات الري.
39323555.81	التكلفة الإجمالية

المصدر: إعداد الطالبان اعتماد على حساب التكاليف السابقة

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي

- طريقة تمويل الاستثمار: يريد المستثمر الحصول على قرض ممول ب 80% إلى جانب 20% من المساهمات الشخصية خلال فترة 5 سنوات

مبلغ القرض: 39323500 دج

قسط الإهلاك : 7864700 دج

وفي الجدول التالي نبين طريقة استهلاك القرض في 5 سنوات:

الجدول (12): استهلاك القرض

السنوات	القيمة المتبقية	الفائدة	قسط الإهلاك	المجموع
2015	31458800	-	7864700	7864700
2016	23594100	-	7864700	7864700
2017	15729400	-	7864700	7864700
2018	786470	-	7864700	7864700
2019	-	-	7864700	7864700
	-	-	39323500	39323500

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ملف من البنك.

- الميزانية العمومية للقرض:

الجدول (13): الميزانية المختصرة

الأصول	الوحدة (دينار الجزائري)		الخصوم
العنوان	المبلغ	العنوان	المبلغ
الخزينة	7864700	الأموال الخاصة	7864700
الاستثمارات	31458800	القرض	314588000
مجموع الأصول	39323500	مجموع الخصوم	39323500

المصدر: من إعداد الطالبتان من خلال وثائق البنك.

- إلى جانب هذه المصاريف توجد مصاريف تشغيلية أخرى متمثلة فيما يلي:

- تكلفة الأسمدة والأدوية الخاصة ب أكل الأبقار وزراعة العنب قدرت ب 1774100000 دج مع زيادتها سنويا ب نسبة 5%.
- تكلفة النقل، طبيب البيطري، تصليحات تمثلت في 5% من رأس المال.
- تكلفة العمال: 300000 دج.

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي

- تكلفة الضرائب والتأمينات: 2% من رأس المال.
- تكلفة المعدات الزراعية: 1871900 دج.

- جدول حسابات النتائج المتوقع:

الجدول (14): النتائج المتوقعة.

العنوان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
- رأس المال	33435000	36778500	40456350	44501985	48952183
- تكلفة الأسمدة والأدوية.	17741000	18628050	19559452	20537425	21564296
- تكلفة النقل....	1671750	1838925	2022817	2225099	2447609
القيمة المضافة	14022250	16311525	18874081	21739461	24940278
- تكلفة العمال	3000000	3000000	3000000	3000000	3000000
- التكاليف المالية.	-	-	-	-	-
- تكلفة التأمينات والضرائب.	668700	735570	809127	890040	979044
- تكلفة معدات الزراعة	1871900	1871900	1871900	1871900	1871900
النتيجة	8481650	10704055	13921269	15977521	19089334

المصدر: من إعداد الطالبتان.

من خلال الدراسات الجدولية السابقة وتبيان التكاليف المتعلقة بالاستثمار نضع مخطط التمويل المتوقع كما يلي:

الجدول (15): مخطط التمويل.

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية بينك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي

العنوان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
المساهمة الشخصية	7864700	2988850	7700105	14900359	24885080
رأس المال	31458800	36778500	40456350	44501985	48952183
المجموع	33935000	39767350	48156455	59402344	73837263
- تكلفة الأسمدة والأدوية	17741000	18628050	19559452	20537425	21564296
- تكلفة النقل	1671750	1838925	2022817	2225099	2447609
- تكلفة العمال	3000000	3000000	3000000	3000000	3000000
- تكلفة المالية	-	-	-	-	-
- تكلفة الضرائب	668700	735570	809127	890040	979044
إجمالي المصاريف	23081450	24202545	25391396	26652564	27990949
القرض المسترد	7864700	7864700	7864700	7864700	7864700
نهاية الفترة	2988850	7700105	14900359	24885080	37981614

المصدر: من إعداد الطالبتان.

نلاحظ من خلال الجدول أن المساهمة الشخصية للمستثمر ل سنة N+1 هي نهاية فترة N.

- الخطوة الأخيرة لدراسة هذا التمويل هو حساب صافي القيمة الحالية التي من خلالها يتم الإقرار على هذا القرض.

يتم حساب القيمة الحالية كالتالي:

الجدول: (16) التدفق المالي

العنوان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
الاستثمار	39323500	-	-	-	-
إجمالي المصاريف	23081450	24202545	25391396	26652564	27990949
رأس المال	33435000	36778500	40456350	44501985	48952183
تدفق المالي	-28969.950	12575955	15064954	17849421	20961234

المصدر: إعداد الطالبتان

من خلال نتيجة التدفق المالي للخمس سنوات نحسب القيمة الحالية حيث أن نسبة الفائدة تساوي 8%.

القيمة الحالية الصافية = مجموع التدفق المالي (1+ نسبة الفائدة) - الاستثمار.

$$Van = -28969.950(1.08)^{-1} + 12575955(1.08)^{-2} + 15064954(1.08)^{-3} + 17849421(1.08)^{-4} + 209661234(1.08)^{-5} - 39323500$$

$$Van = 10776298$$

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي

من خلال الحسابات السابقة لتكاليف تبين أن المشروع سيحقق قيمة حالية صافية موجبة إذن المشروع مثالي اقتصاديا وماليا وأي قابلية تمويله بهذا النوع من القرض وهو التحدي.

- إجراءات البنك بعد الدراسة المالية للمشروع وقبول القرض:

إن هذا المشروع المتمثل في شراء الأبقار وإنتاج الحليب يعود بالفائدة على الدولة وفي إطار شروط القرض الممنوح (التحدي) وهو مشروع مربح واحتمال خطر عدم التسديد مثيل بفضل الضمان من جهة أخرى.

فبعد إطلاع البنك على الضمانات الممنوحة ودراسة المشروع والتأكد من صحة الوثائق يرى البنك إن هذا كله كافي لاسترجاع الدين المقدم للزبون فقرر المجمع منح قرض التحدي إلى السيد (س) لتمويل مشروعه بنسبة 80 % المقدرة بمبلغ 314588000 دج لمدة 5 سنوات، يتم إعداد رخصة التمويل (ملحق 3) وإرسال نسخة منها للوكالة التي بدورها تقوم بإعداد وثيقة الموافقة النهائية، حيث يصادق عليها الزبون ويشرع في إحضار الاحتياطات والضمانات الحاصرة للمكلف بالزبائن.

* الضمانات والاحتياطات الحاصرة (المانعة):

- رهن قطعة مساحتها 18.89 هكتار يتم تقييمها من طرف عبور متعاقد مع البنك.
- إيداع المساهمة الشخصية المقدرة ب 7864700 دج.
- تعهد توثيقي من أجل رهن العناد الممول، تأمين وإعادة التأمين جميع الأبقار طيلة مدة القرض مع إمكانية تحويله لحق البنك.
- صورة طبق الأصل مصادق عليها لشهادة الفلاح (الملحق 2).
- عقد امتياز وشهادة عدم المديونية محررة من طرف الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي.
- محضر المعاينة من طرف الوكالة.
- تعهد توثيقي بإيداع المداخل في الحساب البنكي بدر.
- اعتماد صحي ومسلم من طرف المفتشية الولائية للبيطرة.
- استشارة ورد للمركزية للمخاطر، شهادة حالية وشبه حياتية صافية.
- * الضمانات والاحتياطات غير الحاصرة (غير المانعة):
- رهن جميع العناد الممول، موافقة معاهدة القرض.
- عقد التأمين على العناد والقطيع على جميع الأخطار وتحويله لحق البنك.
- سلسلة السندات الأمر باستخراج صك بنكي.
- اتفاقية القرض.

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي

- جدول الإهلاك، محضر المعاينة بعد تحقيق المشروع.

لا ننسى الذكر انه لا يمكن للزبون استعمال القرض إلا بعد تقديم الاحتياطات الحاصرة للوكالة، حيث تقوم بدورها بفحصها من طرف القسم القانوني و إرسالها للخلية القانونية التابعة للمجمع من أجل المصادقة عليها و إرسال المصادقة إلى الوكالة ليتم بعد ذلك البدء في استعمال القرض.

عند بداية استعمال القرض يقوم الزبون بإحضار فواتير حديثة ليتم تحرير صكوك إلى الموردين على عدة مراحل:

- المرحلة الأولى: شراء الأبقار الحلوبة.

- المرحلة الثانية: شراء معدات حلب الحليب.

- المرحلة الثالثة: شراء الآلات والمعدات الصناعية.

- المرحلة الرابعة: شراء آلات لري.

- المرحلة الخامسة: تغطية التكاليف الأخرى.

بعد تحرير الصك الأخير نقوم باستخراج جدول الاهتلاك (الجدول 11) من البرنامج الخاص للوكالة ويتم المصادق عليه من طرف الزبون لمعرفة الدفعات الملزم بها.

* المتابعة وتحصيل القرض

في بعض الحالات لا يستطيع الزبون أن يقوم بتسديد مستحققاته في الوقت المحدد لسبب أو آخر ولكي يتمكن البنك من مواجهة هذه الوضعية يقوم بالتباعد الخطوات التالية:

1- مرحلة ما قبل النزاعات:

بمجرد دخول أول حدث أول الدفع ينتقل الملف إلى ما قبل المنازعات أين يتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- التنبيه بواسطة رسالة للزبون على ضرورة تسوية وضعية في أقصى أجل 8 أيام بحيث يبقى الملف في هذه المرحلة لمدة ثلاث أشهر أين يحاول البنك تحصيل مستحققاته بطريقة ودية.

2- مرحلة النزاعات:

بعد انقضاء ثلاث أشهر من تواجد الملف في مرحلة ما قبل المنازعات ولم يتم الزبون بتسديد مستحققاته يتم تحويل الملف إلى مرحلة المنازعات والبنك تعد الإجراءات التالية:

- الحجز بالوقف: هي عبارة عن عملية حجز يقوم به البنك بتجميد مبالغ مالية أو أشياء تابعة للزبون وهذا بهدف استرجاع مستحققاته، ويتم ذلك سواء عن طريق المبالغ المحتجزة وبيع الأشياء المحتجزة وهذا الإجراء كالتالي:

بعدما ينقل الملف إلى المنازعات، يقوم البنك بإرسال رسالة ليتم تجميد أموال الزبون لدى البنوك الأخرى وفي حالة تأكد من وجود أموال يعلم البنك الزبون ويمنح له أجل 8 أيام لكي يقوم بتسديد الدين، فإذا لم ينفع فإن البنك بعد حصوله على التصريح يقوم بتطبيق الإجراءات اللازمة باسترجاع حقوقه سواء عن طريق المبالغ المحتجزة أو بيع الأشياء المحتجزة (سندات الأمر، اتفاقية القرض وغيرها).

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي

- الحجز التحفظي: لا يصدر الحجز التحفظي إلا في حالة الضرورة ويستصدر الأمر به بعد العارضة، والأثر الوحيد للحجز التحفظي هو وضع أموال المدين المنقولة تحت تصرف القضاء ومنعه من التصرف.
- استعمال الضمانات: بعد مرور 30 يوم من الإنذار، يعلم البنك المحكمة التي تعين محضر القضائي الذي يقوم بعملية البيع في المزاد العلني لقطعة الأرض المرهونة.
- لا يحصل المفترض على فرض التحدي إلا بعد تقديم ملف يحتوي على كل الوثائق المطلوبة من طرف البنك الذي يقوم بالاطلاع عليه من حيث تدقيق ومراجعة الوثائق، الدراسة المالية للمشروع، دراسة الضمانات، فإذا استولى كل الشروط يحصل على الموافقة البنكية.

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل الاستثمارات الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة قرض التحدي

خلاصة الفصل:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أبرز شبكة مصرفية في الجزائر هذا من جهة ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطر لها مسبقا وفق مخططات تنموية. فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض فهي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كل من الإنتاج والاستهلاك والشغل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية. ومنح القروض يتطلب توفير سياسة إقراضية وإتباع معايير وإجراءات تكون فعالة وناجحة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تم من خلال هذه الدراسة التطرق إلى الاستثمار الفلاحي وكذا التمويل الفلاحي باعتباره أهم عنصر يحتاجه المستثمر للقيام بمشروعه الفلاحي، كما ركزت الدراسة على القروض الفلاحية وخاصة قرض التحدي، والتي تشكل أهم الأدوات أو الآليات المعتمدة لتمويل القطاع الفلاحي.

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي، وهذا راجع للدور الحيوي الذي يلعبه، وكذا لعلاقته المباشرة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، لقد عرف القطاع الفلاحي الوطني كثيرا من التغيرات في بنيته الهيكلية، فقد شهد عدة إصلاحات منذ الاستقلال وصولا إلى البرامج التنموية المتبعة في السنوات الأخيرة، ولعل أهم هذه الإصلاحات إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره وسيلة تمويل رئيسية لتحقيق النمو في القطاع الفلاحي الذي يعاني ضعف التمويل، خاصة عندما يتعلق الأمر بالاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل، فهذه الأخيرة تحتاج إلى أموال ضخمة لتمويلها ومدة طويلة لإنجازها وتحقيق العوائد المتوقعة منها، فهذا النوع من الاستثمارات تعتبر البنوك من بين المصادر المالية الأنسب له، وذلك من خلال ما يعرف بالتمويل عن طريق القروض البنكية الاستثمارية، فالقروض البنكية الاستثمارية التي تمنحها البنوك ومن بينها قرض التحدي تعتبر من أهم وأبرز صيغ التمويل الموجهة لتمويل المشروعات الاستثمارية الخاصة بالمستثمرين الفلاحية، والتي يعود لها الدور الكبير في تطوير وتوسيع أنشطة الفلاحة من جهة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، إلا أنه ينبغي على هذه المستثمرات الفلاحية استغلال ذلك الدعم المالي من أجل تنمية وتوسيع استثماراتها والذي من شأنه الرفع في قدراتها الإنتاجية وبالتالي رفع رقم الأعمال الخاص بها.

ولكن بالرغم من السياسات المنتهجة والإصلاحات التي مست الاقتصاد الوطني في القطاع الفلاحي إلا أنه يمتاز ببطء وثقل إجراءات التمويل بسبب التخوف من عدم استرداد القروض نظرا لخصوصية القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى، لهذا فإن الفعالية المنتظرة من مؤسسات التمويل لا يمكن أن تكون حقيقية إذا اقتصر الأمر على إصلاح الجانب التنظيمي فحسب لتمويل الفلاحة ما لم يكن مرفق بسياسة تمويلية خاصة.

أولا- نتائج الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرض لمدى أهمية القروض البنكية في تمويل الاستثمار الفلاحي، وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تعتبر كإجابات للفرضيات المطروحة في مقدمة الدراسة:

- 1- يقدم البنك للمستثمرين في القطاع الفلاحي قروضا قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل.
- 2- يتم تمويل الاستثمار الفلاحي بواسطة قرض من طرف البنك وذلك حسب شروط معينة يجب إن تتوفر في طالب القرض إضافة إلى الضمانات.
- 3- حتى يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم القروض، فإنه مطالب بالتحكم في إجراءات منح القروض والضمانات المترتبة عنها من أجل تقليل مخاطر عدم التسديد، وبالرغم من كلا لإجراءات الوقائية التي يقوم بها البنك والمعوقات التنظيمية المنفردة فإنها تعتبر غير كافية لحمايته من هذه المخاطر، مما أدى إلى كون أغلب القروض البنكية وخاصة الاستثمارية منها لا تتم بدراسة جدوى اقتصادية حقيقية وإنما يتم وفقا لخلفيات سياسية واجتماعية.

الخاتمة العامة

كما توصلنا من خلال التطرق الى الجانب التطبيقي الى النتائج التالية:

- هناك إقبال محتشم للمستثمرين الفلاحين على قرض التحدي في ولاية بومرداس.
- من خلال الدراسة الميدانية على مستوى مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووكالة بومرداس والحصول على معلومات إحصائية للعديد من القروض التي من بينها قروض موجهة للاستغلال وأخرى للاستثمار، تبين أن قرض التحدي أقل إقبالا للفلاحين من معظم القروض الأخرى، وهذا راجع إلى عدة أسباب هي:
- كونه قرض بفوائد ربوية وإن كانت مدعمة من جزئيا من طرف الدولة كونها تعارض ديننا الإسلامي.
- فيه يجبر طالب القرض على منح ضمانات صارمة وهذا ما هو غير عقلاني لأغلبية الفلاحين.
- ثقافة الأفراد بمختلف أنواع القروض الحديثة المخصصة للقطاع الفلاحي محدودة جدا.
- نقص التعريف والتشهير خاصة بالقروض الحديثة منها مثل قروض الاستثمار التحدي.

ثانيا- اقتراحات الدراسة:

- بناء على ما ذكرناه سابقا يمكن أن نخرج ببعض التوصيات التي خلصت إليها الدراسة والمتمثلة في:
- يستحسن تعميم عملية تمويل القطاع الفلاحي على كل البنوك التجارية الموجودة على مستوى المنظومة البنكية، تعاوننا للنهوض بهذا القطاع من خلال التنافس على تمويله، وذلك بتقديم التمويل لأكثر عدد من المشاريع والوصول إلى أحسنها.
 - التعريف والتشهير بأصناف القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها البنك خاصة الحديثة منها.
 - منح امتيازات وتفضيلات للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في القطاع الفلاحي، والعمل على تحديث القوانين والتشريعات المواكبة للتغيرات الدولية، والسعي لتحقيق الاستقرار فيها لما له من أهمية فيخلق الثقة لدى المستثمر وجذب الاستثمارات لهذا القطاع.
 - ضرورة القيام بدراسة اقتصادية جدية وفعالية للمشاريع الاستثمارية الخاصة بطالبي القروض وتفاذي منح القروض البنكية الاستثمارية بناءً على خلفيات سياسية واجتماعية.
 - ضرورة التركيز على نجاح المشروع الاستثماري الممول وذلك من خلال متابعته مع تقديم الإرشادات والتوجيهات اللازمة.
 - التخفيف من تكاليف وإجراءات منح القروض البنكية للقطاع الفلاحي، وذلك من أجل تسريع وتسهيل معاملات الحصول على القروض الفلاحية.
 - ضرورة وجود نظام معلوماتي جد محكم، حيث أن توفر المعلومات أساسي في مثل هذا النوع من الاستثمارات، وأهم ما يمكن فعله هو إنشاء شبكة معلوماتية بين مختلف المصالح المكلفة بدراسة ثقافة الأفراد بمختلف أنواع

الخاتمة العامة

القروض الحديثة المخصصة للقطاع الفلاحي محدودة جدا وذلك لنقص التعريف والتشهير خاصة بالقروض الحديثة منها مثل قروض الاستثمار التحدي.

ثالثا - أفاق الدراسة:

وفي الختام أتمنى أن تكون هذه الدراسة مكملية لأعمال ماضية ومعينة لأعمال مستقبلية، وعلى أساس ذلك فإن هذه المذكرة تفتح المجال لدراسة محاور أخرى متعلقة بالموضوع مثل:

- دور أساليب تمويل الاستثمارات الفلاحية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- قرض التحدي كأداة لتمويل القطاع الفلاحي.

قائمة المراجع

الكتب:

- أحمد السيد إبراهيم، جمال محمد، القروض المصرفية والتمويل ج2، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016.
- أحمد حجازي، عبيد علي، مصادر التمويل: مع شرح لمصدر القرض وبيان كيفية معاملته ضريبياً، دار النهضة العربية، 2001.
- أحمد يوسف دودين، إدارة المشاريع، دار اليازوري، الأردن، 2012.
- إسماعيل، إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء، الأردن، 2015.
- إسلام عبد القادر عثمان، القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والعقارية، دار النشر مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2016.
- آل شبيب، دريد كمال، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، طبعة الأولى، 2012.
- العمار، رضوان وليد، أساسيات في الإدارة المالية: مدخل إلى اتخاذ القرارات الاستثمارية وسياسات التمويل، دار المسيرة، الأردن، 1997.
- النعيمي، عدنان تايه، وآخرون، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة، الأردن، 2007.
- أنور سلطان، محمد سعيد، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
- جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال " مدخل وظيفي «، الدار الجامعية، لبنان، 2000.
- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، لبنان.
- جواد سعد العارف، الاقتصاد الفلاحي، دار الراية لنشر والتوزيع، الأردن، طبعة الأولى، 2009.
- حسن كريم حمزة، مايح شبيب الشمري، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، دار الضياء، 2015.
- سعدان شبابكي، تقنيات المحاسبة العامة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- طاهر أطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة السادسة، الجزائر، 2007.
- عبد الحليم كراجه، وآخرين، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء، الأردن، 2006.
- عبد العزيز، سمير محمد، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة الإشعاع، 1997.
- عبد القادر، محمد عطية، دراسة الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع المشروعات BOT، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 2005.
- عبد الغفار حنفي، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، دار الجامعة، مصر، 2004/2003.
- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة (مدخل اتخاذ القرارات)، المكتب العربي، مصر، 1993.
- عبد الغفار حنفي، عبد السلام قحف، تنظيم إدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000.
- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000.

- فلاح حسين الحسيني، المؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الطبعة 1، الأردن 2000.
- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، دار الجامعية، مصر، 1995.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المنهج، الأردن، 2010.
- محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، جامعة القدس، دار الابتكار، 2016.
- محمد نوري الشمري، النقود والمصاريف، دار الكتاب 1995.
- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، مصر، طبعة الثانية، 2000.
- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، الدار الجامعية، مصر، 1998.
- زكريا الدوري، يسرى السمراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2006.

المجلات:

- إسماعيل شعباني، الزراعية في الجزائر، مجلة les cahiers du Creed، العدد 49، 1999.
- غفاري ضيوف الرحمن، أنس عبد القادر قاسم، الوساطة المالية في التمويل المباشر وغير مباشر ودورها في النظام المالي، مجلة الرشد، لتمويل إسلامي الرقم 1 العدد 1، 2021.
- فاروق بن بلاط، عبد المجيد مباركية، أدوات معالجة مخاطر التمويل قصير الأجل في المصارف الإسلامية – تمويل بصيغة السلم أ نموذجاً -، مجلة الإحياء، مجلد 22، العدد 30، 2022.
- قلش عبد الله، بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، 2007.
- نوفل سمالي، وآخرون، واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وإمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية لتمويل المصرفي الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد الأول 2020.

المذكرات والرسائل والأطروحات:

- بوروبة كاتية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018/2017. متوفرة في الرابط التالي:

<http://dspace.univsetif.dz:8888/jspui/bitstream/123456789/3181/1/Thèse%20Doctorat%20Fina.pdf>

- دادي جمعة، إجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية، مذكرة نيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نفدي وبنكي، جامعة أحمد درارية، أدرار، 2019/2018.

- شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2010.
- ياسمينه زر نوح، إشكالية التنمية المستخدمة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.

الملتقيات:

- ربيع بوعريوة، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس.

المطبوعات الجامعية:

- علي عيشاوي، تمويل المؤسسات الاقتصادية، مطبوعة دروس تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة مسيلة- محمد بوضياف، 2020.
- محمد امين شيشتاوي، محاضرات في مقياس الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بمشهر قسم الاقتصاد الزراعي جامعة بنها مصر، 2013. متوفرة على صفحة الرئيسية لدكتور الرابط صفحة:
<https://bu.edu.eg/staff-ar/mohamedalsheshtawy6>
- محمد سعيد العتيح، مبادئ الاقتصاد الزراعي، منشورات جامعة حلب، سوريا، 2006.

المواقع:

- محمود ياسين، الاستثمار الفلاحي على الواقع <http://www.arab.ency.com> تاريخ النشر: 2008/07/26 تاريخ تحميل 2022/04/24.

قائمة الملاحق

الملحق 01:

- ملحق 01

BOUMERDES

Boumerdes le 03/05/2015

Monsieur
Directeur de la BADR
Agence de Boumerdes

Objet : Demande de Crédit « ETTAHADI »

J'ai l'honneur de solliciter votre haute bienveillance de bien vouloir m'accorder un crédit bancaire d'un montant 6 270 000 DA, et ce dans le cadre du dispositif ETTAHADI sachant que mon projet qui prévoit l'acquisition de 29 serres tunnels a été validé par le CTW en date du 17-03-2015.

Je porte à votre connaissance que je dépose d'un acte de concession d'une superficie d'environ 7.80 HAS soit 1/9 d'une exploitation (70.61 HAS).

Dans l'attente d'une suite favorable à ma demande, je vous prie d'agréer monsieur le directeur mes salutations les plus distinguées



L'intéressé

[Signature]

الملحق 02:

- ملحق (2)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الفلاحة و التنمية الريفية
الغرفة الفلاحية ولاية بومرداس
الرقم/...../.../غ ف و ب /2014

بومرداس 03 FEV. 2014

شهادة فلاح

أنا الممضي أسفله السيد [] العام للغرفة الفلاحية

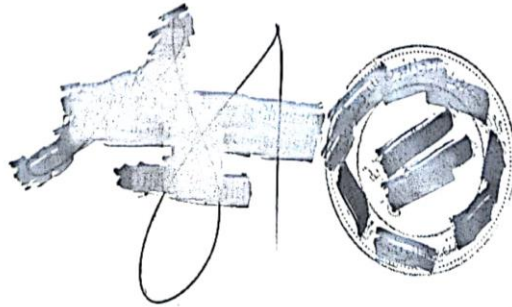
لولاية بومرداس، اشهد أن السيد/ برور بوعلام / المولود بتاريخ
1962/12/23 ببلدية بودواو، يمارس مهنة فلاح / []

على مستوى بلدية قورصو وبطاقته تحمل الرقم

038867/01/03C/19/35

هذه الشهادة سلمت له لاستعمالها في ملف إداري/

الأمين العام



الملحق 03:

- ملحق (3) .
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

لايسة بومرداس
ثيرة بومرداس
لايسة قورصو
رقم: 2014/306

رخصة

إن رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية قورصو : يرخص للسيد [REDACTED]
لولود بتاريخ [REDACTED] بسوداوا، للقيام باستغلال الأسطبل الكائن بمزرعة
[REDACTED] رقم [REDACTED] المرسوم التنفيذي رقم [REDACTED]
لأرخ في 2007/05/19 المحدد لقائمة المنشآت الطبيعية لحماية البيئة .

قورصو في: [REDACTED]
رئيس المجلس الشعبي البلدي [REDACTED]

11 ماي 2014

الملحق 04:

(4) ملحق -

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES
DE LA WILAYA DE BOUMERDES
INSPECTION VETERINAIRE DE WILAYA
N° 1039/254-5/IVP/2014

AGREMENT D'UN BATIMENT D'ELEVAGE BOVIN

Je soussignée (e) Docteur [REDACTED] N°AVN 03713. Grade : [REDACTED]

Certifie avoir visité ce jour le : 07 /4/2014 Le bâtiment désigné ci après :

-Propriétaire du bâtiment : [REDACTED] BOUMERDES

Exploité par Boualem Birour

-Adresse exacte du bâtiment : [REDACTED] N° [REDACTED]

Commune : [REDACTED] Daïra : Boumerdes. Wilaya de : Boumerdes.

Dimension exacte du bâtiment :

- BT N°01

Longueur : 32 m

Largeur : 13m

- BT N°02

Longueur : 32

Largeur : 13

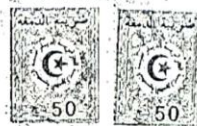
-Capacité exacte des bâtiments : 104 Bovins

-Et le déclare conforme aux règles sanitaires d'hygiène et de salubrité.

En foi de quoi cet agrément est délivré pour servir et valoir ce que de droit

Signature et cachet
Du vétérinaire

H. OUKIL
Docteur Vétérinaire



Visa de l'inspecteur vétérinaire de
wilaya

[Signature]

الملحق 05:

- ملحق (5)

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
ACCUSE DE RECEPTION D'UN DOSSIER DE CREDIT

Groupe Régional d'Exploitation de : Bas 053 Indice : 053
Agence Locale d'Exploitation de : Bas Indice : 623

Bas, le 21 MAI 2014

☐ Reçu de : 10.05.2014 (1)
☐ Pour le compte de : 700 4114 300 HR5 (2)

Nature du crédit sollicité Exploitation ☐ Investissement ☒
Montant du crédit sollicité : 30 363 500 DA

Délai de réponse fixé pour le dossier :

30 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Agences ☒
35 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Régionaux ☐
45 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Centraux ☐

Cher client,
Le présent document vous permet de protester auprès de la Direction du Réseau d'Exploitation (DRE) en cas de non réception de la réponse de la Banque dans les délais fixés.
Coordonnées de la Direction :
Téléphone / Fax: 021/ 69-85-05
Il est précisé que les délais de réponse ne commencent à courir qu'à partir de la réception de l'intégralité des documents et informations réclamés (y compris les compléments).
L'accusé de réception ne vaut pas engagement, de quelque nature que ce soit, en matière d'octroi de crédit.

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

CHIBOU ALGERIA
CHIBOU ALGERIA

1. Indiquer l'identité ou la raison sociale du demandeur du crédit
2. Préciser l'identité de la société émettrice de la demande.

الملحق 06:

(6) ملحق

BANQUE DE L'AGRICULTURE
ET DE DEVELOPPEMENT RURAL

Siège : Boumerdes 623

RESUME DE CONVERSATIONS
ENSEIGNEMENT RECUEILLIS
SOURCES CONSULTÉES
APPRECIATION DE LA DIRECTION

Non ou raison sociale : [REDACTED]
Nature de l'affaire : Exploitation Agricole (Concession)
Elevage Bovins /Vache Laitière)
Localisation : [REDACTED]
Nature et N° du compte : [REDACTED]
Date d'ouverture 07/05/2014

DATES 13/05/2014

L'an deux mille quatorze, et le treize du mois de mai, nous Agence Boumerdes « 623 » représentée par [REDACTED] Chargé d'études technique 1^{er} Degré, et [REDACTED] nous nous sommes déplacés, sur les lieux de l'exploitation de notre relation distante d'environ 7 kilomètre de Boumerdes lieux dit [REDACTED], a l'effet de se rendre compte de l'état de exploitation en question, et de constater de visu les moyens dont elle dispose.

Arrivé sur place, il nous a été donné de constater ce qui suit ;

Terrains

La superficie totale de l'exploitation est d'environ 19 hectares.

L'activité exercée actuellement est la viticulture, cette dernière occupe environ 03 hectares de la superficie globale.

Un lot de terrain de 03 hectares est déjà cultivé de sorgho, ce dernier servira d'aliment au cheptel à acquérir.

Une parcelle d'environ, 04 hectares d'une nature accidentée, qui servira d'aire de sortie pour les génisses.

Un terrain de 04 hectares fourrage ,04 autre hectares sont prêtes à être plantés melon et pastèque.

Bâtiments d'élevage :

Existence de deux bâtiments d'élevage identique exception pour un des deux ou notre relation a fait construire une chambre a l'intérieure, d'une superficie de 16 m².

Bâtiment : « 1 »Longueur 32 largeur 12 soit une superficie de 468 m² /Capacité 39 sujets.

Bâtiment : « 2 »Longueur 32 largeur 12 soit une superficie de 468 m² /Capacité 41 sujets.

Les deux bâtiments sont parallèles et que et l'espace entre les deux ce qui représente une superficie de 160 m², a été couvert, afin d'être utilisé comme hangar de stockage pour aliments.

Aussi nous avons constaté l'existence de 02 puits d'un débit moyen, ainsi qu'une bache a eau.

Matériels existant :

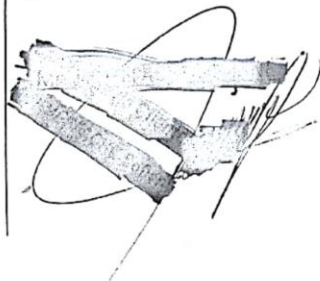
L'exploitation dispose de deux groupes électrogènes, en bonne état

- Marque KUBUTA d'une capacité de 30 KVA
- COPITA PTR 2500 Capacité 05 KVA.

Une pompe à eau.

Un kit d'irrigation.

Cette visite nous a permis de constater que notre relation dispose de bon bâtiments d'élevage, et que toutes les conditions sont favorable pour démarrer l'activité, quant a la superficie possible pour la culture de l'avoine, sorgho et de l'orge est de 11 hectares. Seulement.



ST 122

الملحق 07:

ملحق (07)



المرجع/.../28/ 2015/

اتفاقية القرض

ملحق رقم 11 من وجيز تسيير القرض / افريل 1994

بين الموقعين أسفله

بنك الفلاحة و التنمية الريفية " بدر " شركة مساهمة برأسمال قدره ثلاثة و ثلاثون مليار دينار جزائري
33.000.000.000.00 دج المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة.
تحت رقم 00/11640 ب، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش،
و الممثلة من طرف السيد :
- المعين فيما يلي: / " البنك "

من جهة

و

السيد/ الامتياز في الشيوخ عضو سابق في المستثمرة الفلاحية الجماعية المسماة بومرداس

الساكن / حي الحاج احمد بلدية زموري- بومرداس

-المعين فيما يلي: " المقترض "

من جهة اخرى

أولاً:
ثانياً: بومرداس

1/7

حيث اتفقا و أقرأ على ما يلي

موضوع الاتفاقية

بموجب هذه الاتفاقية يمنح البنك للمقرض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة و العامة المحددة كما يلي:

الشروط الخاصة للقرض

- نوع القرض / قرض متوسط المدي "التحدي"
- المبلغ /
- صحة العقد /
- نسبة الفائدة / 5.50% قابلة للتغير

*في حالة عدم احترام الزبون بنود هذه الاتفاقية يتحمل المقرض نسبة فائدة التأخير -نسبة فائدة التأخير المعمول بها حاليا هي 2% و هي قابلة للتغير -النسبة القاعدية المعمول بها 5.50% و هي قابلة للمراجعة دوريا

الضمانات و الاحتياطات الحاصرة :

- رهن حقوق المستثمرة الفلاحية مساحتها هكتاراً و ١٠٠ سا
- إيداع المصاحمة الشخصية دج
- تعهد توثيقي من أجل رهن جميع العتاد الممون تامين وإعادة تأمينه طيلة كل مدة القرض مع إمكانية حوالة الحق للبنك
- تجديد عقد التامين تمنح للبنك
- صورة طبق الأصل مصادق عليها لبطاقة فلاح
- عقد امتياز
- شهادة عدم المديونية محرر من طرف صندوق الوطني للتعااض الفلاحي CNMA
- محضر المعاينة
- تعهد توثيقي بإيداع المداخل في الحساب البنكي
- استشارة ورد للمركزية للمخاطر
- نسخة من التصريح إلى المركزية للمخاطر.
- رسالة الاتزام
- اتفاقية القرض باللغة العربية
- سند الأمر

الضمانات و الاحتياطات غير الحاصرة :

- رهن جميع العقاد الممول
- عقد التأمين العتاد على جميع الأخطار مع حوالة الحق للبنك
- سلسلة السندات لأمر
- جدول الإهلاك
- محضر المعاينة بعد تحقيق المشروع.

الملحق 08:

- ملحق (8)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Office National de Terres Agricoles

Direction de la Wilaya de Boumerdes

Réf n° 2.5.1/ONTA/DW/2014

ATTESTATION DE VALIDATION DE PROJET

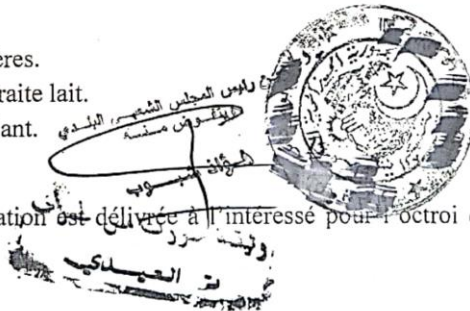
Je soussigné Mr. [REDACTED] directeur de l'Office National de Terres Agricoles de la Wilaya de Boumerdes, atteste après visite sur terrain, avoir examiné le projet de développement présenté par :

- M. [REDACTED] E.A.N°07/AOUDI
- Commune de Corso Wilaya de Boumerdes.
- Titulaire de CNI N° [REDACTED] du 04/08/2005 à Boudouaou.

Et déclare que la terre d'une superficie de 18Ha 48Are et 75Centiares. Objet du projet présenté, nécessite effectivement une valorisation par les actions énumérées ci-dessous :

- Acquisition 75 Vaches laitières.
- Acquisition de matériel de traite lait.
- Acquisition de matériel roulant.

En foi de quoi, la présente attestation est délivrée à l'intéressé pour l'octroi du crédit ETTAHADI.



Fait à Boumerdes le 03 MARS 2014
Le Directeur de l'ONTA

[Handwritten signature]

